بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الأردنية

كلية الشريعة

قسم أصول الدين

منهجية البحث في المفاهيم والمصطلحات القرآنية

تأصيل ونقد

د. جهاد محمد فيصل النصيرات

2009/ 2010 م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة:

الحمد لله ربِّ العالمين، وأصلي وأسلم على خير خلقه النبي الأمّي الأمين وعلى آله ومن استن بسنته إلى يوم الدِّين وبعد؛

فقد تعلمنا من مشايخنا _حفظ الله أحياءهم ورحم أمواتهم_ أنّ شرف العلم من شرف المعلوم، فبهذا حاز التفسير الفضل أجمعه لما له من ميزة القرب من كتاب الله ــ تعالى ــ ومحاولة الكشف عن مراده بقدَر الطّاقة البشرية، ومهما تعددت ألوان التفسير وتباينت أصوله وفصوله، وغربت وشرقت أنواعه، واتهمت وأنجدت مناهجه واتجاهاته، وأشأمت وأعرقت أنساب أهله وأصحابه، وأيمنت وأيسرت أقواله فإنها تبقى جميعاً مهمة وضرورية لمن أراد أن يتصدى لفهم كتاب الله _تعالى_ ومن هذه الألوان: التفسير الموضوعي الذي هو اللون البارز من ألوان التفسير في هذا العصر، وهذه نقطة مهمة تضاف للقائمين على رعاية هذا المؤتمر الذي تبنته جامعة الشارقة مشكورة ممثلة بكلية الشريعة، فجزى الله خيراً القائمين على إعداد هذا المؤتمر وتهيئة المناخ الملائم للمشاركين فيه، وجعل الله تعالى ذلك في ميزان حسناتهم، ولقد ارتاح البال واتجهت النيّة أن أكتب في المحور الثاني من محاور هذا المؤتمر حول: **المناهج الموجودة في التفسير الموضوعي تأصيل ونقد** . وفي النقطة الثالثة من هذا المحور وعلى وجه التحديد ما يتعلق **بمنهجية البحث في المصطلح القرآني** وذلك لما أراه من أهميةٍ بالغةٍ لهذا الموضوع في إثراء منهجية التعامل مع الموضوعات القرآنية من جهة، ولما يحوم حول هذا الموضوع من إشكالات وملابسات وتباين في وجهات النظر من جهة أخرى.

مشكلة الدّراسة: تحاول هذه الدّراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما هي حقيقة التفسير الموضوعي وأنواعه التي تنضوي تحته؟
2- ما علاقة البحث في المفاهيم والمصطلحات القرآنية بدراسة الموضوع القرآني؟
3- ما هي الإشكالات الملابسة للبحث في المفاهيم والمصطلحات القرآنية؟
4- ما هي منهجية البحث المقترحة في المفاهيم والمصطلحات القرآنية؟

أهداف الدّراسة: تهدف هذه الدّراسة إلى تحقيق ما يلي:

1- ضبط مفهوم "التفسير الموضوعي" وتأصيل جذوره ونشأته.
2- بيان آراء العلماء في ألوان التفسير الموضوعي وميادينه.
3- كشف العلاقة الحقيقية بين دراسة المفهوم أو المصطلح ودراسة الموضوع القرآني.

4 -إبراز الإشكلات الملابسة للبحث في هذا الموضوع حتى يتم التعامل معها.
5 -تقديم منهجية مقترحة للتعامل مع المفاهيم والمصطلحات القرآنية باعتبارها جزءاً من الموضوع القرآني.

الدِّراسات السابقة:

تعددت وتنوعت الدّراسات السابقة حول هذا الموضوع وكانت كما يلي:

1 -دراسات ومصنفات عامة حول التفسير الموضوعي عرض فيها أصحابها لألوان التفسير الموضوعي وتحدّث القليل منهم حول المصطلح القرآني كما فعل أ.د. مصطفى مسلم في (مباحث في التفسير الموضوعي) و د. صلاح الخالدي في (التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق) و أ.د. زياد الدغامين في (التفسير الموضوعي ومنهجية البحث فيه).

2 -دراسات متخصصة حول المفاهيم والمصطلحات والتطور الدلالي من مثل :
   أ -ما كتبه د. إبراهيم أنيس في (دلالة الألفاظ) حول التطور الدلالي.
   ب -ما كتبه د. محمد حسين علي الصغير حول (تطور البحث الدلالي) دراسة تطبيقية في القرآن الكريم.
   ج -ما كتبه د. عبد الرحمن حُللي حول (المفاهيم والمصطلحات القرآنية مقاربة منهجية).

وغير ذلك من المراجع والمصادر المختلفة، إلا أن هذه الدّراسة تميزت عن سابقاتها في محاولتها ربط دراسة المفاهيم والمصطلحات القرآنية بمنهجية الدّراسة في التفسير الموضوعي، حيث إنني لم أقع على دراسة تتناول هذا الموضوع عارضة اتجاهات العلماء في عدّ المفاهيم والمصطلحات القرآنية لوناً من ألوان التفسير الموضوعي أو مرحلة من مراحله ، مقدِّمةً منهجيةً مقترحةً لدراسة المفاهيم والمصطلحات القرآنية على اعتبارها خطوةً من خطوات التفسير الموضوعي في القرآن الكريم وليس على اعتبارها لوناً مستقلاً من ألوان التفسير الموضوعي.

منهجية البحث: استعملت في هذه الدّراسة بعض المناهج اللازمة لهذا النوع من الدّراسة ومنها:

المنهج الاستقرائي: حيث إنني قمت بجمع مادة البحث من المصادر والمراجع التي عرضت لهذا الموضوع وعلى رأسها جلّ ما كُتب في التفسير الموضوعي.

المنهج التحليلي: حيث إنني قمت بتحليلٍ ونقدٍ لهذه المادة التي جمعتها في محاولة تبيّن وجه الصواب في المنهجية المقترحة على ضوء قواعد البحث العلمي السليم.

المنهج الوصفي: حيث قمت بتقسيم هذه الدّراسة إلى مباحث ومطالب لسبر أغوار الموضوع بما ينسجم مع مفرداته وما يجيب عن أسئلة البحث وأهداف الدراسة فيه. ولا يخفى أنني نسبت الفضل إلى أهله والقول إلى قائله محاولاً ترتيب أقوال العلماء حسب الأسبقية الزمنية حتى يُعطى الحق لصاحبه ويعود الفضل إلى أهله واتّبعت طريقةً معتمدةَ من طرائق التوثيق العلمي السليم.

خطة البحث: اقتضت طبيعة هذه الدّراسة أن تكون في مقدمةٍ وتمهيدٍ ومبحثين وخاتمةٍ، إضافة إلى قوائم المصادر والمراجع.

المقدمة: أعرض فيها لأهمية الدّراسة وأهدافها وأسئلتها وما إلى ذلك.

التمهيد: وجعلته في تعريف مفردات البحث وتأصيل نشأة التفسير الموضوعي في مطلبين:

المطلب الأول: تعريف: منهجية البحث، المفهوم والمصطلح، التفسير الموضوعي.

المطلب الثاني: نشأة التفسير الموضوعي.

المبحث الأول: علاقة البحث في المفاهيم والمصطلحات القرآنية بالتفسير الموضوعي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ألوان التفسير الموضوعي.

المطلب الثاني: علاقة البحث في المفاهيم والمصطلحات القرآنية بدراسة الموضوع القرآني.

المبحث الثاني: إشكالية البحث في المفاهيم والمصطلحات القرآنية ومنهجية البحث المقترحة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الإشكالات الملابسة للبحث في المفاهيم والمصطلحات القرآنية.

المطلب الثاني: منهجية البحث في المفاهيم والمصطلحات القرآنية.

الخاتمة: وأعرض فيها لأهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدّراسة.

ولا أدّعي في هذا كله العصمة من الخطأ، فما أصبت فيه فلله الحمد والمنّة، وما جانبت فيه الصواب صوّبته واستغفرت الله. وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

التمهيد: التعريفات والتأصيل.

قبل البدء بكتابة مباحث هذه الدراسة تقتضيني منهجية البحث العلمي أن أُفرد مبحثاً تمهيدياً أعرض فيه للتعريف بالكلمات المفتاحية في عنوان الدِّراسة، وأن أعرض _أيضاً_ بإيجازٍ للحديث عن نشأة التفسير الموضوعي ومراحله التي مرَّ بها، لما لذلك من علاقة مباشرة بمحاور هذه الدراسة.

المطلب الأول: التعريف بـــ: منهجية البحث، المفهوم والمصطلح، التفسير الموضوعي.

أولاً: منهجية البحث:

يقول الفراهيدي: "طريقٌ نهجٌ: واسعٌ واضحٌ، ومِنْهَجُ الطريقِ: وَضَحُهُ، والمنهاج: الطريق الواضح. ويقال للثوب إذا بليَ ولمّا يتشقق قد نَهَجَ ونَهِجَ وأَنْهَجَ (1) ".

ويقول ابن فارس: "النون والهاء والجيم أصلان متباينان: الأول: النِّهْجُ، الطريق. ونَهَجَ لي الأمر أوضحه، وهو مستقيم المنهاج، والمَنْهَجُ: الطريق أيضاً، والجمع: المناهج. والآخر: الانقطاع، وأتانا فلانٌ يَنْهج إذا أتى مبهوراً منقطع الأنفاس(2) ".

وأكدَّ هذه المعاني الإمام الأحوذي الراغب حيث قال: "النّهْجُ: الطريق الواضح، ونَهَجَ الأمر وأنهَجَ: وَضَحَ، ومنهجُ الطريق ومِنهاجُهُ، قال تعالى: {لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا}(48) سورة المائدة. ومنه قولهم نَهجَ الثوب وأنهجَ بان فيه أثر البِلى وقد أنهجَهُ البِلَى(3) ".

وزاد ابن منظور: "نَهجْتُ الطريق: أبنتهُ وأوضحته، وسلكته، وفلانٌ يستنهجُ سبيل فلانٍ أي يسلك مسلكه، وأنهَجَ إذا انبهر حتى يقع عليه النَّفَسُ من البُهْرِ. وأنهجْتُ الدّابة: سرتُ عليها حتى انبهرت(4) ".

وإذا كانت مادة (نَهَجَ) تدور في معانيها الأصيلة الحسّية على الطريق الواضح المستقيم، فإنها ولا شكّ مع تطور استعمالاتها قد اتسعت لتشمل معاني معنوية من حيث إطلاقها على الطريقة أو الخطَّة التي تُسلك أو تتبع. والمنهجية تدور حول المنهج وهي: "مجموعة الوسائل التي يُتوصل بها إلى اكتساب العلم (5) ". وأضاف بعضهم قائلاً: "إن مفهوم المنهجية يتضمن جملة المبادئ والقواعد التي تضبط اختيار المناهج البحثية اللازمة لتوليد المعرفة واختبارها وتوظيفها بهدف حلِّ المشكلات وتطوير الممارسات وتحسين أشكال الأداء (6) ". وأضاف د. الدغامين: "والمنهجيةُ هي كل ما ينسب إلى المنهجِ من أمور وقضايا وغايات وشروط وضوابط وإجراءات وانتقادات وتحليلات ومناقشات بهدف معالجة الإشكالية البحثية وحلِّها، أو بيان الحقائقَ الناتجةِ عن البحثِ في موضوعٍ معينٍ(7) ".

وأمّا مادة (بَحَثَ) ففي أصل استعمالها الحسّيّ عند الإمام الفراهيدي تدل على: "طلبُك شيئاً في التراب وسؤالك مستخبراً تقول: أستبحِثُ عنه وأبحثُ، والبَحوث من الإبل التي إذا سارت بحثت التراب بأيديها أُخُراً ترمي به إلى خلفها(8) ".

وعند الراغب: "البحثُ: الكشف والطلب، يقالُ بحثتُ عن الأمر وبحثتُ كذا، قال الله تعالى:{فَبَعَثَ اللّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الأَرْضِ}(31) سورة المائدة. ويقال بحثتِ الناقةُ الأرض برجلها في السَّير إذا شدَّدَتِ الوَطْءَ تشبيهاً بذلك(9)". وزاد صاحب اللسان: "والبَحثُ الحية العظيمة لأنها تبحثُ الترابَ. والباحِثاء من جحْرةِ اليرابيع: تراب يخيل إليك أنه القاصعاء، وليس بها... والبُحاثة: التراب الذي يُبحثُ عمّا يُطلبُ فيه(10) ".

وعلى ضوء هذه المعالم البارزة في جذور مادتي (نَهَجَ) و (بَحَثَ) فإنه يمكنني القول: إنّ منهجية البحث: **هي الخطة أو الطريقة التي يسلكها الباحث في أمرٍ ما** . ولا شكّ أنّه لا بدّ له في بحثه من أن تكون خُطّته أو طريقته قائمةً على أصولٍ وقواعد وغاياتٍ وأسسٍ وضوابط علميّةٍ تختص بماهية العلم أو الموضوع الذي يعالجه.

ثانياً: المفهوم والمصطلح:

تقوم مادة (فَهِمَ) عند الفراهيدي على المعرفة يقول: "فَهِمْتُ الشيء فَهَمَاً وفَهْمَاً عَرَفتُهُ وعَقَلتُهُ(11) ". وعند الراغب: "الفهمُ هيئة للإنسان بها يتحقق معانيَ ما يَحْسُنُ يقال فهمتُ كذا، وقوله تعالى:{فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ}(79) سورة الأنبياء. وذلك إما بأن جعل الله له من فضل قوة الفهم ما أدرك به ذلك، وإما بأن ألقى ذلك في رُوعه، أو بأن أوحى إليه وخصّه به، وأفهمتُهُ إذا قلت له حتى تصوّره. والاستفهام أن يطلب من غيره أن يُفهمه(12) ".وبنحو ذلك قال صاحب اللسان(13) ". ولفظة (المفهوم) ترتبط بلفظة (التصور) عند المناطقة والفلاسفة والتصور عندهم: "حصول صورة مفردة ما في العقل كالجوهر والعرض ونحوه(14) ". أو هو: "مجموعة الصفات والخصائص التي تحدد الموضوعات التي ينضبط عليها اللفظ تحديداً يكفي لتمييزها عن الموضوعات الأخرى(15) ".

والمفهوم بصيغة مبسطة كما يراه د. عبد الرحمن حللي: "هو مفردة تحيل على مجموعة من المتصَورات داخل سياقٍ خاصٍ(16) ".

وأما جذر مادة (صلح) فهو يدور على خلاف الفساد (17) .يقول ابن منظور: "أصلح الشيء بعد فساده: أقامه، وأصلح الدّابة: أحسن إليها فصلحت، والصُّلْحُ: تصالحُ القوم بينهم، والصُّلْحُ: السِّلْمُ، وقد اصطلحوا وصالحوا واصَّلحوا وتصالحوا واصَّالحوا بمعنى واحد(18) ".

ولعل كلمة (المصطلح) تقوم على هذا الاتفاق على مفهوم ما، فالمصطلح: "علامة معرِّفة داخل نظام من الدوال المحددة للمفاهيم وبالتالي فهو مدخل للمفهوم وعلامة على مرجعه (19) وأصبح لكل علم من العلوم الآن مصطلحاته الخاصة به التي تُدرس لطلابه ".

ويرى د. عبد الرحمن حللي أن ثمة فروقاً بين المصطلح والمفهوم من خلال استخدام المفردتين حيث يقول: "فعندما يذكر المفهوم شفاهاً أو كتابةً يقترن بتعريف ما يحيل عليه اللفظ بمفردات غير منضبطة أو ما يعرف بالتعريف الإجرائي، بينما عندما يذكر المصطلح فغالباً ما يقترن بتعريف منضبط للمعنى المقصود الإحالة عليه وذلك من خلال مفردات متماسكة ومختصرة وهو ما يعرف بالتعريف الحدّي، وهذا الفرق _الذي لاحظناه_ ينتج عنه أن المفردة التي تسمّى مفهوماً يمكن أن تشاركها مفردة أخرى في التعبير عن نفس المعنى، بينما المفردة التي تسمى مصطلحاً فإن المفردة تنفرد بالدلالة على المعنى وتنبذ الترادف وهذا التفرد من خاصية المصطلح(20) ". ويضرب لذلك أمثلة، فمفردات: الصلاة، الزكاة والحج هي مصطلحات لا يُختلف في تعريفها وهي تعابير شرعية منقولة عن معناها اللغوي، بينما لفظة (التقوى) مثلاً يمكن اعتبارها من قبيل المفاهيم القرآنية، وأما ألفاظ: الإيمان، النبي، الرسول فهي مفردات أثارت جدلاً عند العلماء فهي من المفاهيم ولا تتحول إلى مصطلحات إلا باعتبار دارسيها وهذا النوع يحتاج إلى دراسة وقد تضيف جديداً.وعلى هذا فإن الدكتور حللي يرى أن حدية التعريف هي التي تميز المصطلح عن المفهوم فالمصطلح يعرف حدّياً والمفهوم إجرائياً. وعلى هذا فإن المفهوم يمكن أن يتطور ويصبح مصطلحاً من خلال ضبطه وكذلك يمكن للمصطلح أن يتسع في دلالته فيصبح مفهوماً في سياقات ومقامات مختلفة(21) .

والحقيقة أنه لا مشاحة في الاصطلاحات، ومن الصعب أحياناً وضع حدٍ فاصلٍ ذي قيمة رقمية بين التصورات المختلفة والمفردات الدّالة عليها، إلا أنني آثرت أن أذكر المفردتين أعني (المفهوم) و (المصطلح) عند من يرى أن ثمة فروقاً ظاهرةً بينهما ، لكن منهجية البحث في هذه الدراسة لا تختلف في تناولها لدراسة المفاهيم عن دراسة المصطلحات من حيث الإجراءات والقواعد والأصول المتّبعة.

ثالثاً: التفسير الموضوعي:

مادة الفَسْرُ: تقوم على البيان والتفصيل، فعند الفراهيدي: "التَّفسرة: اسم للبول الذي ينظرُ فيه الأطباء يُستدلُّ به على مرض البدن، وكلُّ شيءٍ يعرف به تفسير الشيء فهو التّفسِّرة (22) ". وقال ابن منظور: "الفَسْرُ: البيان: فَسَرَ الشيء يَفسِرُهُ بالكسر ويفْسُرُهُ بالضم، فَسْراً وفسَّرَه: أبانه، والتفسير مثله(23) ".

وقال أبو البقاء الكفوي: "التفسير: الاستبانة والكشف، والعبارة عن الشيء بلفظ أيسر وأسهل من لفظ الأصل، وقال أهل البيان: التفسير هو أن يكون في الكلام لبس وخفاء فيؤتى بما يزيله ويفسّره(24) ". ولا يخفى عند استعراض أصول هذه المادة أنها وإن استعملت في الكشف الحسّي في أول الأمر إلا أنّ تطور الدلالي لها في استعمال اللغة نقلها كغيرها من المفردات إلى معانٍ معنوية ترتبط بتلك المعاني الحسية بروابط قوية.

وللتفسير تعريفات اصطلاحية عديدة عند العلماء لعلي أختار منها ما قاله الزرقاني حيث قال: "علم يبحث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية(25) ". أو ما قاله ابن عاشور: "اسم للعلم الباحث عن بيان معاني ألفاظ القرآن وما يستفاد منها باختصار أو توسع(26) ".

وأما مادة (وضع) في أصل اللغة فإنها تدل على الخفض والحطّ حيث يقال: "وضعت المرأة ولدها و وُضِعَ في تجارته يُوضع: خسر، والوضائع: قوم ينقلون من أرضٍ إلى أرضٍ يسكنون بها، والوضيع الرجل الدنيء، والدّابة تضع في سيرها وضعاً، وهو سيرٌ سهل يخالف المرفوع(27) ".

وعلى هذا فإنّه لا يخفى وجه الربط بين مدلولات (وضع) في أصل اللغة وبين (التفسير الموضوعي) لأن المفسر _كما يقول د. عبد الستار سعيد_: "يلزمه الارتباط بمعنى معين وصفة معينة لا يتعداهما إلى غيرهما حتى يفرغ من تفسير الموضوع الذي التزم به (28)". وقد تعددت آراء العلماء المحدثين في تعريف (التفسير الموضوعي) بهذا المركب المزجي الوصفي. وأرى أنه لا بدّ من عرض آرائهم لما لذلك من علاقة مباشرة بمنهجية البحث في المصطلح القرآني. فيرى د. الذهبي أنه: "إفراد موضوع خاص في القرآن بجمع ما تفرق منه للدرس والبحث(29) ".

ويرى د. أمين الخولي أن يفسر القرآن موضوعاً موضوعاً وذلك بأن: "تجمعَ آيُهُ الخاصة بالموضوع الواحد جمعاً إحصائياً مستقصياً ويُعرف ترتيبها الزمني و مناسباتها وملابساتها الحافة بها، ثم ينظر فيها بعد ذلك لتفسر وتفهم(30) ". ويرى الشيخ محمد السماحي أن التفسير الموضوعي هو: "البحث عن القضايا الخاصة التي عرض لها القرآن الكريم في سوره المختلفة ليبين ما فيها من معاني خاصة تتعلق بموضوعها الخاص للغايات الخاصة التي يريدها الكتاب الكريم(31) ". ويرى د. محمد محمود حجازي أن التفسير الموضوعي هو: "جمع الآيات التي في موضوع واحد وترتيبها حسب النزول مع الوقوف على أسباب النزول ودراستها دراسة منهجية موضوعية كاملة لتعطينا موضوعاً واحداً له وحدة موضوعية متكاملة متناسقة لا تباين فيها ولا اختلاف حتى تلتقي جميع هذه النصوص كلها في مصب

واحد مع التعرض لمناسبة الآيات في سورها فلم يتعرض لها أحدٌ من المفسرين القدامى (32) ". وقد ارتضى هذا التعريف د. عبد الحي الفرماوي(33) .

ويرى الأستاذ محمد باقر الصدر أن الدراسة الموضوعية أو التوحيدية هي: "التي تطرح موضوعاً من موضوعات الحياة العقائدية أو الاجتماعية أو الكونية وتتجه إلى درسه وتقييمه من زاوية قرآنية للخروج بنظرة قرآنية بصدده(34) ". ويرى د. الكومي أن التفسير الموضوعي هو: "بيان الآيات القرآنية ذات الموضوع الواحد وإن اختلفت عباراتها وتعددت أماكنها مع الكشف عن أطراف ذلك الموضوع حتى يستوعب المفسر جميع نواحيه ويلم بكل أطرافه وإن أعوزه ذلك لجأ إلى التعرض لبعض الأحاديث المناسبة للمقام لتزيدها إيضاحاً وبياناً (35) ". ويرى د. زاهر الألمعي أن التفسير الموضوعي هو: "جمع الآيات القرآنية التي تتحدث عن موضوع واحد، مشتركة في الهدف، وترتيبها على حسب النزول _كلما أمكن ذلك_ ثم تناولها بالشرح والتفصيل وبيان حكمة الشارع في شرعه وقوانينه، مع الإحاطة التامة بكل جوانب الموضوع كما ورد في القرآن الكريم، والكشف عما يمكن أن يكون قد أثير حوله من شبه الضالين والملحدين من أعداء الدين(36) ".

ويرى د. عبد الستار سعيد أنه: "جمع الآيات الكريمة ذات المعنى الواحد ووضعها تحت عنوان واحد، والنظر فيها بما يؤلف منها موضوعاً واحداً، مستخرجاً من الآيات الكريمة على هيئة مخصوصة(37) ".

ويرى د. أحمد جمال العمري أن التفسير الموضوعي هو: "أن يعمد الباحث والناظر في القرآن إلى الآيات التي تتصل بموضوعٍ واحدٍ، فيجمعها ويجعلها نصب عينيه، وموجودة بين يديه، ثم يقلب الطرف في أنحائها ويحيل الفكر في جوانبها، ويكون منها الموضوع الذي تتصل به، ثم يعمد إلى جوانب ذلك الموضوع، ويجعله في إطار متناسب، وهيكل متناسق، ملوّناً لنواحيه، مبرزاً لمراميه، حتى يكون هيكلاً تاماً، متكامل الأجزاء، تام البنيان، قائم الأركان،.. فإن أعوزه كمال ذلك الموضوع إلى حديث جاءت به السنة حتى يكمل له هيكله ويتم له صرحه جاء به(38) ". ويرى د. الحسيني أبو فرحة أن التفسير الموضوعي: "بيان الآيات القرآنية ذات الموضوع الواحد، واستيفاء الموضوع بما يضاف إلى الآيات من سنة نبوية شريفة في نفس الموضوع، وترتيب هذه النصوص بحيث تشكل موضوعاً واحداً يغطي جوانبه المختلفة(39) ".

واختار د. مصطفى مسلم بعد أن استعرض التعريفات السابقة أن التفسير الموضوعي هو: "علم يتناول القضايا حسب المقاصد القرآنية من خلال سورة أو أكثر (40)". وقد نقله عنه وارتضاه د. صلاح الخالدي(41) .

ويرى د. محمد الشافعي أن التفسير الموضوعي هو: "دراسة الآيات ذات الموضوع الواحد والهدف المشترك وشرحها وتوضيحها من جميع جوانبها مع تنسيقها وترتيبها حسب تاريخ نزولها، وإبراز مقاصدها ومراميها استنباطاً من سياقاتها في سورها وأسلوبها الحكيم المعجز والتوفيق بين ما يكون ظاهره التعارض في آياتها مع التركيز على تجلية المعالجة القرآنية لهذا الموضوع في كل أنحائه وأركانه(42) ".

وعرّفه حكمت الخفاجي بعد أن عرض لتعريفات من سبقه وأخذ عليها ما أخذ ثم قال: "هو معرفة أحوال مجموعة من الآيات القرآنية في موضوعٍ محدد مرتبة على حسب النزول تارةً وغير مرتبة تارةً أخرى من حيث دلالاتها على مراد الله تعالى لتيسير فهمه إلى المتلقي في كيانٍ واحد وهيئة تركيبية متجانسة لا يفصل بينها فاصل، فيصب ذلك في بحث مستقل يكون موضوعه ما في الآيات من موضوع(43) ". ويرى د. عبد الجليل عبد الرحيم بعد أن عرض بالنقد لبعض التعريفات التي سبقته أن التفسير الموضوعي هو: "المنهج الذي يتخذه المفسر سبيلاً للكشف عن مراد الله من خلال الموضوعات التي يطرحها والقضايا التي يعالجها توضيحاً لهداية القرآن وتجلية لوجوه إعجازه. أو نقول: هو العلم الذي يتخذ من الموضوعات الظاهرة أساساً في الكشف عن منهج القرآن وأسلوبه في معالجته لها، متخذاً من القواعد والشروط المرعية في التفسير سلماً للوصول إلى هدي الكتاب وجلال شأنه(44) ".

وعرّفه د. أحمد رحماني قائلاً: "التفسير الموضوعي منهج مستحدث في تفسير القرآن يوظف لسبر أغوار الموضوع من خلال القرآن كله أو سورة منه للخروج بتصورٍ حوله أو نظرة فيه(45) ". وعرّفه_أيضاً_ د. أحمد فرحات بقوله: "الحديث عن الآيات التي يجمعها موضوع واحد كآيات الإنفاق أو آيات الجهاد أو آيات الصلاة وما شابه ذلك(46) ".

والحق أنّه من خلال عرض تلك التعريفات فإنه يتبين لي ما يلي:

1- التداخل والتكرار بين الكثير من تلك التعريفات، مما يؤكد أن جلّهم قد نقل عمن سبقه دون إضافة جديدة تذكر حتى في ذكرهم للجوانب التطبيقية للموضوعات أو السور التي عرضوا لها نجد هذا التكرار والنقل عمن سبقهم دون فائدة مزيدة.
2- أن الكثير منها يعد بياناً لمنهجية التفسير الموضوعي وإجراءاته وخطواته أكثر من كونها تعريفات جامعة لأفراد جنسها مانعة من التداخل مع غيرها، من مثل ترتيب الآيات، أو التوفيق بين ما ظاهره التعارض أو اللجوء إلى السنة النبوية الشريفة.
3- أن بعضها قصر التعريف على نوع واحد من أنواعه أو لون واحد من ألوانه، وهذا يؤدي إلى تجزيء وتحديد للتفسير الموضوعي؛ فبعضهم قصرها على الموضوع الواحد وأهمل من التعريف ما يتعلق بالوحدة الموضوعية للسورة القرآنية علماً أنه قد

عدّها لوناً من ألوان التفسير الموضوعي، وهذا يؤكد وقوع خلاف لدى بعضهم في مفهومه وأقسامه أو ما إلى ذلك.

4 -أن بعضهم أدخل في التعريف ترتيب الآيات حسب النزول وهذا الأمر _كما سيأتي عند الحديث عن إشكالية البحث في المصطلح القرآني_ ظنّي وشاق ثم إنّ ترتيب النصوص ترتيباً تاريخياً أو مصحفياً ليس من أركان التعريف الجامع المانع. بل قد يكون خطوة من خطواته عند من يرى ذلك.

5 -أن بعض تلك التعريفات مجمل وعام؛ فبعضهم عرّفه بأنه: علم، وهي كلمة عامة وتحتاج إلى قيود ومخصصات، وبعضهم قال عنه أنه يتناول (القضايا) ولم يحدد تلك القضايا أو يبينها. وبعضهم سوّى بين تسميته علماً أو منهجاً(47) .

6 -أنه لم يتطرق أحدٌ من الذين عرّفوا التفسير الموضوعي إلى المفهوم أو المصطلح القرآني على اعتباره جزءاً من تعريف التفسير الموضوعي حتى عند أولئك الذين عدّوا المصطلح لوناً من ألوان التفسير الموضوعي، بل جعلوا مدار البحث قائماً على الموضوع أو القضايا القرآنية أو الآيات ذات الصلة.

وأعتقد أن تعريف التفسير الموضوعي يجب أن يلاحظ فيه أمر مهم وهو:

أن ينطلق من أصل وجود الوحدة الموضوعية الجامعة التي تربط بين الموضوعات في السورة الواحدة أو بين أجزاء الموضوع الواحد في القرآن كله، فإن الكشف عن هذه المناسبات والصِّلات بين أجزاء تلك الموضوعات المتفرقة يشكل رافداً هاماً من روافد الإعجاز، وقد أشار الخطابي إلى هذه النقطة في رسالته الموجزة حول إعجاز القرآن في أثناء عرضه للشبهات التي أُثيرت حول النظم القرآني ومنها: "لو كانت سور القرآن على هذا الترتيب فتكون أخبار الأمم وأقاصيصهم في سورة، والمواعظ والأمثال في سورة، والأحكام في أخرى لكان ذلك أحسن في الترتيب وأعون على الحفظ، وأدلّ على المراد (48) ". وقد ردّ عليها قائلاً: "فالجواب: أنه إنما أُنزل القرآن على هذه الصفة من جمع أشياء مختلفة المعاني في السورة الواحدة وفي الآية المجموعة القليلة العدد لتكون أكثر لفائدته وأعمّ لنفعه، ولو كان لكل باب منه قبيل، ولكل معنى سورة مفردة لم تكثر عائدته، ولكان الواحد من الكفار والمعاندين المنكرين له إذا سمع السورة منه لا تقوم عليه الحجة به إلا في النوع الواحد الذي تضمنته السورة الواحدة فقط. فكان اجتماع المعاني الكثيرة في السورة الواحدة أوفر حظاً وأجدى نفعاً من التمييز والتفريق للمعنى الذي ذكرناه والله أعلم(49) ".

وأضاف الأستاذ شلتوت: "ولهذه الطريقة _فيما نرى_ إيحاء خاص، وهو أن جميع ما في القرآن وإن اختلفت أماكنه وتعددت سوره وأحكامه فهو وحدة عامة لا يصح تفريقه في العمل ولا الأخذ ببعضه دون البعض.. وكأنه في ذلك أشبه شيء ببستان فرقت ثماره وأزهاره في

جميع نواحيه حتى يأخذ الإنسان أنى وجد فيه ما ينفعه وما يشتهي من ألوان مختلفة وأزهار متباينة، وثمار يعاون بعضها بعضاً في الروح العام الذي يقصد وهو روح التغذية بالنافع والهداية إلى الخير(50)".

وعلى ذلك كله فإنني أقترح أن يكون تعريف التفسير الموضوعي: **البحث عن موضوعات قرآنية تربطها صلات خاصة لغاية خاصة وفق منهجية خاصة.**

فالموضوعات القرآنية: تشمل القضايا العقدية أو التشريعية أو الكونية أو غيرها مما له صلة بحياة الناس للخروج بنظرة قرآنية حول تلك الموضوعات.

وأما الصلات الخاصة فتشمل التناسب بين آيات السورة الواحدة أو ما يسمى بالوحدة الموضوعية وتشمل كذلك جمع الآيات المتحدثة عن موضوع واحد في القرآن.

وأما الغاية الخاصة فهي: معرفة حكمة التشريع والمقاصد القرآنية لهذه الموضوعات بما يكشف عن وجوه إعجازه ودعائم خلوده، وبهذا القيد تخرج محاولات المستشرقين لتحديد موضوعات القرآن لغايات في نفوسهم .

وأما المنهجية الخاصة: فهي الطريقة التي يسلكها الباحث في سبيل ذلك من خلال الإجراءات والضوابط والقواعد والأصول التي يتبعها والتي قد تتباين بين الباحثين في هذا الميدان.

المطلب الثاني: نشأة التفسير الموضوعي:

هنالك اتجاهان بارزان عند العلماء في تحديد بدايات النشأة للتفسير الموضوعي:

الاتجاه الأول: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التفسير الموضوعي هو منهج جديد في فهم القرآن الكريم لتجلية هداياته وإعجازه وقدرته على التعامل مع الواقع المعيش، ويتصدر هذا الاتجاه الأستاذ أمين الخولي الذي يرى أن التفسير كان _قديماً_ يقوم على مراعاة ترتيب السور حتى عند أولئك الذين حاولوا أن يدرسوا موضوعاً بعينه مثل آيات الأحكام وغيرها فإنهم بقوا على تلك الطريقة التقليدية، بينما التفسير اليوم _كما يفهمه_ هو الدراسة الأدبية الصحيحة المنهج الكاملة المناحي، المتسقة التوزيع، فالمقصد الأول للتفسير اليوم أدبي محض صرف، والقرآن لم يرتب على الموضوعات والمسائل فيفرد كل منهما في باب أو فصل وإنما نثر ذلك كله نثراً لحكم ومرام عديدة. وعلى المفسر أن يستقصي الموضوع في القرآن فيرد أوله على أخره ويفهم لاحقه بسابقه والقرآن لم يرع شيئاً من تقدم الآي وتأخره فمكيّه يتخلل مدنيّه والعكس. فترتيب القرآن في المصحف قد ترك وحدة الموضوع لم يلتزم به وهذا يقتضي أن يدرس موضوعاً موضوعاً(51) .

وقد أشارت زوجته د. عائشة عبد الرحمن إلى معالم منهجه ونظرته حول التفسير الموضوعي للقرآن الكريم وقالت عنه: "وكان المنهج المتّبع في درس التفسير _إلى نحو ربع قرن من الزمان_ تقليدياً أثرياً لا يتجاوز فهم النص القرآني على نحو ما كان يفعل المفسرون من قديم، حتى جاء شيخنا الإمام (الأستاذ أمين الخولي) فخرج به عن ذلك النمط التقليدي، وتناوله نصاً لغوياً بيانياً على منهج أصَّلَه، وتلقاه عنه تلامذته وأنا منهم(52)". وقد سار على ذات الطريقة _وإن كان قد اشتط بها_ الأستاذ محمد باقر الصدر الذي رأى أن التفسير التحليلي أو التجزيئي قد سيطر على ساحة التفسير قروناً عديدة وأتهمه قائلاً: "ساعد انتشار الاتجاه التجزيئي في التفسير على إعاقة الفكر الإسلامي القرآني عن النمو المكتمل وساعد على اكتسابه حالة تشبه الحالات التكرارية حتى نكاد نقول إن قروناً من الزمن متراكمة مرت بعد تفاسير الطبري والرازي والشيخ الطوسي، لم يحقق فيها الفكر الإسلامي مكاسب حقيقية جديدة، وظل التفسير ثابتاً لا يتغير إلا قليلاً خلال تلك القرون(53) ". ويقول: "وأما ما ظهر على الصعيد القرآني من دراساتٍ تسمى بالتفسير الموضوعي أحياناً من قبيل دراسات بعض المفسرين حول موضوعات معينة تتعلق بالقرآن الكريم كأسباب النزول أو القراءات أو الناسخ والمنسوخ أو مجازات القرآن فليست من التفسير التوحيدي والموضوعي بالمعنى الذي نريده فإن هذه الدراسات ليست في الحقيقة إلا تجميعاً عددياً لقضايا من التفسير التجزيئي لوحظ فيما بينها شيء من التشابه وفي كلمة أخرى ليست كل عملية تجميع أو عزل دراسة موضوعية، إنما الدراسة الموضوعية هي التي تطرح موضوعاً من موضوعات الحياة العقائدية أو الاجتماعية أو الكونية وتتجه إلى درسه وتقييمه من زاوية قرآنية للخروج بنظرة قرآنية بصدده. وأكثر ظني أن الاتجاه التوحيدي والموضوعي في الفقه بامتداده ساعد بدرجة كبيرة على تطوير الفكر الفقهي وإثراء الدراسات العلمية في هذا المجال(54)".

وليس من أغراض هذه الدراسة مناقشة الأستاذ الصدر في حمله على التفسير التجزيئي أو التحليلي على حساب التفسير الموضوعي أو التوحيدي بقدر ما قصدت إلى بيان اتجاه الأستاذ حول نشأة وأصول التفسير الموضوعي وأنه ليس كما يقال بأن بذوره الأولى في المصنفات التي وضعت في بعض علوم القرآن، ولكن يمكن أن تكون اللبنات الأولى من خلال المصنفات حول أحكام القرآن.

وقد أنكر د. زياد الدغامين _أيضاً_ أن تكون البذور الأولى عائدة للقرن الأول لأن تلك الإشارات لا تثبت وحدة الموضوع في القرآن أو في السورة، غاية الأمر أن هذا المسلك يشبه في صورته صورة الجمع الموضوعي لآيات القرآن التي تعالج قضية معينة على نطاق محدود. وكذلك المصنفات التي وضعت بعد ذلك عن الناسخ والمنسوخ ومجاز القرآن وغريبه وإعجازه وما إلى ذلك. فهي وإن عالجت موضوعاً معيناً لكنها تفتقر إلى الرابط بين مفردات

ذلك الموضوع وعناصره وأهدافه ومقاصده فضلاً عن كون المنهج الذي يحكمها ليس منهجاً تفسيرياً، ومنهجية البحث فيها لا تختلف عن منهجية البحث في العلوم الأخرى دون التطرق إلى الواقع أو مستجدات العصر. لكن ما قام به أصحاب المصنفات في الحديث النبوي الشريف تحت موضوعات محددة كأبواب الإيمان والطهارة والصلاة وغيرها وكذلك ما قام به الجاحظ (255 هـ) كل ذلك قد مهدّ لبروز فكرة التفسير الموضوعي في مجال البحث في القرآن (55) ".

الاتجاه الثاني : يرى أصحاب هذا الاتجاه أن البذور الأولى للتفسير الموضوعي نشأت في حياة النبي صلى الله عليه وسلم من خلال تفسير القرآن بالقرآن أو التفسير الذي اهتم بجمع المتشابه اللفظي للقرآن وما هو من قبيل المشكل في القرآن. ثم نمت بذوره من خلال بعض المصنفات في مجاز القرآن ومفرداته وناسخه ومنسوخه وأسباب نزوله وغيرها. وأن منهج التفسير الموضوعي ليس بجديد على بساط الدراسات القرآنية وإن استوى على سوقه في القرن الرابع عشر من هجرة الحبيب المصطفى _صلى الله عليه وسلم_ وممن ذهب لهذا الرأي د. الذهبي الذي عدّ بداياته من خلال المصنفات المختلفة في أقسام القرآن ومجازه ومفرداته وغيرها(56)و د. عبد الحي الفرماوي(57)، ود. أحمد الكومي(58)، ود. زاهر الألمعي(59)، ود. عبد الستار سعيد(60)، ود. أحمد جمال العمري(61)، ود. مصطفى مسلم(62), ود. عبد الجليل عبد الرحيم الذي قال: "وماذا تعني الموضوعية أكثر من أن يكون هناك موضوع أو قضية قيد الجدل والنزاع، ثم تأتي الآيات القرآنية لتأخذ زمام المبادرة في تقرير الأحكام وإحقاق الحق، ونسخ صور الوهم والباطل من الأذهان وما يستتبع ذلك من توصية أهل الحق إلى ما يتوجب عليهم من نصرته والذود عنه، وتبشيرهم بتأييد الله لهم وإنذار عدوهم(63) ".

ولم يسلم كلام د. عبد الجليل هذا من نقد بعض العلماء لا تتسع هذه الدراسة إلا للإحالة عليه(64).

وممن ذهب إلى أن جذور هذا العلم الأولى كانت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ثم تطورت حتى استوت في القرن الماضي د. صلاح الخالدي(65).

وإذا كان التفسير الموضوعي قد استوى على سوقه في العصر الحديث فإن الأستاذ محمد عبده مؤسس مدرسة المنار هو رائد هذا الاتجاه بحق ومن جاء بعده من أمثال الأستاذ محمد رشيد رضا ومحمد مصطفى المراغي ومحمد فريد وجدي ومحمود شلتوت وأمين الخولي وعبد القادر مغربي وغيرهم(66). وقد أخذت هذه المدرسة الأدبية الاجتماعية على عاتقها موضوعي: الوحدة الموضوعية في السورة القرآنية، والوحدة الموضوعية في القرآن الكريم(67).

المبحث الأول: علاقة البحث في المفاهيم والمصطلحات القرآنية بالتفسير الموضوعي.

المطلب الأول: ألوان التفسير الموضوعي.

أظهر البحث التمهيدي في هذه الدراسة أن الكثير من العلماء يرى أن جذور التفسير الموضوعي تعود للعهد الاول في زمن النبي _صلى الله عليه وسلم_، بمعنى انها كانت مرافقة لنزول القرآن الكريم من خلال تفسير القرآن بالقرآن، وإن كانت هذه الجذور لا تمثل المنهجية الحديثة في تناول التفسير الموضوعي إلا أنها تشكل نواتها وجذورها الأولى. ثم كانت تلك الجهود في القرن الثاني وما بعده في تناول بعض موضوعات علوم القرآن وجمعها من خلال آياتها في مكانٍ واحد وكذلك الحال في المفردة القرآنية في كتب الوجوه والنظائر. ولكن هذا لا يعدُّ سوى دعاماتٍ وبدايات أولية على فكرة التفسير الموضوعي الذي أعتقد جازماً أنه بدأ بمفهومه المنهجي على يد مجدد التفسير في العصر الحديث الأستاذ محمد عبده رائد مدرسة الإصلاح الاجتماعي والأدبي في العصر الحديث (68).الذي كان يرى القرآن كله وحدة تامة (69). ويرى أ. د. فضل حسن عباس أن أول من دعا صراحة إلى هذا الاتجاه من أعلام هذه المدرسة الشيخ محمود شلتوت _رحمه الله_ حيث أصدر الشيخ تفسيراً لموضوعين من موضوعات القرآن وهما: (القرآن والمرأة) و (القرآن والقتال) حيث جمع الآيات المتعلقة بكلا الموضوعين وفق مفردات رأى أن يبحثها(70).

لقد تحدّث الشيخ _رحمه الله_ عن الطريق المثلى التي يراها في التفسير والتي تقوم على: "أن يعمد المفسر أولاً إلى جمع الآيات التي وردت في موضوع واحد، ثم يضعها أمامه كمواد يحللها ويفقه معانيها، ويعرف النسبة بين بعضها وبعض، فيتجلى له الحكم ويتبين المرمى الذي ترمي إليه الآيات الواردة في الموضوع، وبذلك يضع كل شيء موضعه ولا يُكره آية على معنى لا تريده. كما لا يغفل عن مزية من مزايا الصوغ الإلهي الحكيم، وهذه الطريقة في نظرنا هي الطريقة المثلى، خصوصاً في التفسير الذي يُراد إذاعته على الناس بقصد إرشادهم إلى ما تضمنه القرآن من أنواع الهداية(71)".

وأما د. أمين الخولي فقد أوجزت د. عائشة عبد الرحمن معالم منهج زوجها د. أمين الخولي الذي عرض له في كتابه المتقدم ذكره (مناهج تجديد في النحو والبلاغة) وأهم معالم هذا المنهج _كما تراه الدكتورة عائشة_:

1- التناول الموضوعي لما يُراد فهمه من كتاب الإسلام بجمع كل ما في الكتاب المحكم من سورٍ وآياتٍ في الموضوع المدروس.
2- فهم ما حول النص من خلال ترتيب الآيات فيه على حسب نزولها لمعرفة ظروف الزمان والمكان كما يستأنس بالمرويات في أسباب النزول.

3 -فهم دلالات الألفاظ من خلال الدلالة اللغوية الأصيلة التي تعطي حس العربية للمادة في مختلف استعمالاتها الحسِّية والمجازية، ثم الوصول إلى الدلالة القرآنية باستقراء كل ما في القرآن من صيغ اللفظ وتدبر سياقها الخاص في الآية والسورة، وسياقها العام في القرآن كله.

4 -فهم أسرار التعبير من خلال الاحتكام إلى سياق النص في الكتاب بما يحمله نصاً وروحاً، وذلك من خلال عرض آراء المفسرين ورد ما لا يقبله النص وما أقحم فيها من الإسرائيليات والشوائب(72).

وبذلك يتضح أن معالم هذا المنهج تشمل تتبع الموضوع في القرآن كله كسياق عام أو في بعض سوره كسياق خاص .

وأمّا الشيخ محمد السماحي فقد ذكر طريقتين للبحث في التفسير الموضوعي وارتضى الثانية منهما:

الطريقة الأولى: أن نجمع الآيات الخاصة بموضوعٍ واحدٍ ثم ننظر فيها ونقارن بينها حتى يتبين المجمل ويخصص العام ويقيد المطلق ويوضح المشكل وبذلك نصل إلى معرفة الغاية منها. وعيب هذه الطريقة: أن القرآن نزل نجوماً على حسب الوقائع وعلى حسب فهم المعاصرين له وفق التربية الحكيمة. فكان يأتي على أساليب شتى من البيان فقد يكون الحكم خاصاً ثم يعمم أو مقيداً ثم يُطلق فلو جرينا على هذه الطريقة لأدى بنا البحث إلى خطأ في قصد القرآن الكريم. ثم ضرب بعض الأمثلة على ذلك من آيات الجهاد والربا.

الطريقة الثانية: أن نتتبع الآيات في الموضوع الواحد على حسب نزولها وندرس كل نجم نجم على هذه الأسباب والدواعي المحيطة به ثم لا نزال نتتبع الآيات في كل موقفٍ والقصد منها حتى نصل إلى آخر موقف من تلك الآيات وبذلك نسير على منهجٍ علميٍّ واضحٍ تتضحُ فيه الحقائقُ العلميةُ في كل موقفٍ وبضميمة المواقف بعضها إلى بعضٍ نتبين الحقائق كاملةً في الموضوع الواحد وهذا هو البحث العلمي الصحيح(73).

وبهذا يظهر أن الشيخ السماحي _رحمه الله_ يرى أن التفسير الموضوعي يختص بدراسة الموضوع القرآني فقط وعرض من خلاله لموضوع (الألوهية) و (الرسالة) وما يتعلق بهما من أدلةٍ وشبهاتٍ(74).

ثم جاء الأستاذ محمد باقر الأبطحي الذي يرى _كما يبدو_ أن التفسير الموضوعي يقوم على تناول الموضوع القرآني الواحد ولذلك بين في المقدمة أسلوب كتابه بقوله: "وضع كتاب يكون مدخلاً للتفسير وفرقاناً يجمع الآيات الباحثة عن الموضوع الخاص بحيث تكون الآيات مستوعبةً لما يحتاجه الموضوع من المباحث والمطالب ومرتبةً بحسب ما يقتضيه التسلسل الطبيعي للموضوع(75)". ثم قال عن سبب فكرة كتابه: "وعلماء التفسير لم يتغيروا في دراساتهم

للقرآن عمّا درسه الجيل الأول حيث تدرجوا في تفسير القرآن آية فآية.. ونحن وإن تابعناهم في تفسيرنا هذا إلا أننا نشير في عرضنا للموضوع إلى الآيات الباحثة عن ذلك الموضوع والتي لها رابطة به(76)".

وبعد ذلك جاءت رائعة د. محمد حجازي حول (الوحدة الموضوعية في القرآن الكريم) والتي كانت في الأصل عبارة عن أطروحة دكتوراه لجامعة الأزهر عام 1967م والتي كانت أصلاً لكل من كتب في التفسير الموضوعي في القرآن كله أو في السورة الواحدة بعد ذلك. حيث عرّف فيها الوحدة الموضوعية في القرآن الكريم بأنها: "البحث عن القضايا الخاصة التي عرض لها القرآن الكريم في سوره المختلفة ليظهر ما فيها من معانٍ خاصة تتعلق بالموضوع العام الذي نبحثه لتحقق الهدف وهو الوحدة الموضوعية في القرآن (77)". وكان من دعامات رسالته أن ينظر إلى السورة القرآنية ككلٍ مع بيان أغراضها العامة والخاصة مع بيان ربط الموضوعات ببعضها بعضاً حتى تبدو السورة وهي في منتهى الدِّقة والإحكام. فالسورة الواحدة مهما تعددت قضاياها تهدف إلى غرضٍ واحدٍ تسعى لإتمامه (78). وبذلك أشار إلى لونين هامين من ألوان التفسير الموضوعي عُرِفا فيما بعد وهما: الموضوع القرآني والوحدة القرآنية في السورة الواحدة.

ثم يأتي الأستاذ الدكتور السيد الكومي في كتابه (التفسير الموضوعي للقرآن الكريم) والذي يقول عنه أ.د. فضل حسن عباس أنه أول من ألف كتاباً يحمل اسم التفسير الموضوعي (79) رغم أن الطبعة الأولى منه صدرت عام 1980م. وقد سبقتها الطبعة الأولى من كتاب (البداية في التفسيرالموضوعي) للدكتور عبد الحي الفرماوي عام 1976م، رغم أن د. الفرماوي قد أشار إلى اقتباسه من د. الكومي في أكثر من موضوع من كتابه (80). وعدّه أحد مصادر كتابه(81). مما يوحي بأن كتاب الكومي قد طبِع متأخراً عن بداية ظهوره _والله تعالى أعلم_ والشيخ الكومي _رحمه الله_ قد جعل التفسير الموضوعي في لونين أو طريقتين(82):

1.التفسير الموضوعي للسورة القرآنية أو الوحدة الموضوعية في السورة.

2.التفسير الموضوعي للموضوع القرآني. وقال عنها: "والطريقة الثانية هي المعمول بها في مجالات البحوث العلمية الموضوعية، وإذا أُطلِقت كلمة (تفسير موضوعي) فلا يفهم منها إلا بحث موضوع من موضوعات القرآن الكريم على مستوى القرآن جميعه (83)". وقد سار على ذات التقسيم الدكتور الفرماوي إلا أنه عندما عرّف التفسير الموضوعي بعدها عرّفه بحسب الموضوع القرآني وليس بحسب الوحدة الموضوعية (84) مما يؤكد أنه يرى أن التفسير الموضوعي هو الذي يتبادر إلى الذهن عند الإطلاق. وسار على ذات النهج الدكتور زاهر الأمعري(85).

وأما الدكتور عبد الستار فتح الله فيرى أن التفسير الموضوعي نوعان:

1. التفسير الموضوعي العام: وهو الذي بين أطراف موضوعه وحدة في الغاية فقط وليس في أصل المعنى، مثل تفاسير آيات الأحكام فموضوعها الأحكام القرآنية.

2- التفسير الموضوعي الخاص: وهو الذي يقوم على وحدة المعنى والغاية بين أطرافه وأفراده، فتكون الرابطة بينها خاصة وقريبة، مثال ذلك، اليهود في ضوء القرآن(86).

ولم يعتبر د. فتح الله النوع الثاني المتعلق بالسورة القرآنية فقال: "وقد عدَّ بعض العلماء في هذا النوع (الموضوعي العام) ما يُسمى بـــ (الوحدة الموضوعية) _ويقصد الشيخ الكومي والشيخ الفرماوي كما ذكر في حاشية الصفحة _ في القرآن كله أو سورة منه بأن يجعل المفسر للسورة الكريمة هدفاً ينتزعه من ملاحظة معانيها ثم ينزل الآيات المتعددة في السورة لتحقيق هذا الهدف، وأرى _والله أعلم_ أن هذا الضرب من الدراسات لا يدخل في التفسير الموضوعي، لأن موضوعه وهو (هدف السورة) المتعددة الآيات أمر التماسي اجتهادي تختلف فيه الأنظار، فكيف تصنّف الآيات في السورة على هدف مختلف في تحديده؟ وكيف يقوم التفسير على الاحتمال؟ مع أن الأصل في التفسير الموضوعي أن يقوم على أساس النصوص ذاتها، أو معانيها المتحققة(87)". وليس من أهداف هذه الدراسة مناقشة د. فتح الله فيما ذهب، إليه لكن لا مندوحة من القول هنا أن الوحدة في الغاية أو الرابطة التي يراها د. فتح الله في نوعي التفسير اللذين قررهما أمر اجتهادي _أيضاً_ تختلف فيه الأنظار، فآيات الأحكام ليست محل اتفاق عند الجصاص الحنفي والكياالهراسي الشافعي وابن العربي المالكي والقرطبي وغيرهم وإن اشتركوا في الكثير منها وكذلك لا يُعقل أن يتفق كل الكاتبين في موضوع معين في وجهات نظرهم واستنتاجاتهم، فموضوع الألوهية في القرآن عرض له أكثر من مصنف في التفسير الموضوعي تباينت أساليبهم وميادينهم وبعض نتائجهم وإن اشتركوا في بعضها.

وقد ذكر د. أحمد جمال العمري في كتابه (دراسات في التفسير الموضوعي للقصص القرآني) المنهجين المعروفين في التفسير الموضوعي: الوحدة الموضوعية في السورة، والوحدة الموضوعية في القرآن أو ما سمّاه (**بالمنهج التجميعي التكاملي للموضوع الواحد من القرآن**(88)). وإن لم يشر إلى الوحدة الموضوعية في السورة كأحد أركان تعريفه للتفسير الموضوعي عندما عرض له(89) . وقصر د. الحسيني أبو فرحة بحثه في الوحدة الموضوعية في القرآن وعرض فيه لبعض موضوعات القرآن وهي ثمانية: الإلهيات، النبوات، السمعيات والعبادات والمعاملات ثم الأخلاق والمواعظ والقصص(90) .

ويعد أ.د. مصطفى مسلم رائداً في جعل دراسة المصطلح أو المفهوم القرآني أحد ألوان التفسير الموضوعي الثلاثة التي ذكرها. حيث خصص اللون الأول للمصطلح القرآني والثاني للموضوع القرآني والثالث للوحدة الموضوعية في السورة القرآنية(91) . لكنّه _حفظه الله_ لم

يكن متحمساً كثيراً لفصل هذا اللون عن الموضوع القرآني كما سيأتي الحديث عنه في المطلب الثاني من هذا المبحث.

وأما د. محمد إبراهيم الشافعي فقد وافق من سبقه في جعل التفسير الموضوعي قائماً على الوحدة الموضوعية في السورة القرآنية أو ما يُطلق عليه بالوحدة العضوية الأدبية وكذلك الوحدة الموضوعية في الآيات القرآنية ذات الموضوع الواحد وبيّن خطوات المنهج في كل من اللونين(92) . وكذلك فعل د. عبد الجليل عبد الرحيم(93) .

ثمّ نقل د. صلاح الخالدي رأي د. مصطفى مسلم في ألوان التفسير الثلاثة: المصطلح والموضوع والوحدة الموضوعية في السورة. وسار على هذا المنوال في تطبيقات كتابه (94). وأما د. أحمد رحماني في (مصادر التفسير الموضوعي) فقد اقتصر _فيما يبدو_ على الحديث عن الوحدة الموضوعية في السورة القرآنية وفي القرآن كله (95). وأمّا د. أحمد فرحات فعندما عرّف التفسير الموضوعي فقد قصره على الموضوع القرآني إلا أنه قال بعد ذلك أن هذا يمكن أن يكون في السورة الواحدة باعتبارها تركز على موضوع واحد وأنه يمكن أن يدخل تحت التفسير الموضوعي الحديث عن كلمة واحدة أو صيغة واحدة وردت في أماكن متعددة من القرآن بحيث تشكل موضوعاً واحداً(96) .

وأما أ.د. فضل حسن عباس فقد ذكر الألوان الثلاثة للتفسير عند العلماء وإن رأى أنه يقتصر على الموضوع القرآني(97). وأما د. زياد الدغامين فقد اقتصر على اللونين المشتهرين دون المصطلح القرآني لأنه يرى أن البحث في المصطلح القرآني يمثل حلقة من دراسة الموضوع القرآني(98).

وبعد هذا الاستقراء لجلّ المصنفات في التفسير الموضوعي والتعرف على آراء أصحابها في ألوان التفسير الموضوعي بيّنت هذه الدراسة أن هنالك ثلاثة اتجاهات رئيسة عند العلماء في ألوان التفسير الموضوعي:

الاتجاه الأول: يرى أن التفسير الموضوعي يُراد به فقط دراسة الموضوع القرآني بتتبع الآيات التي عرضت له وفق منهجية علمية وضوابط خاصة. وأن هذا اللون من ألوان التفسير الموضوعي هو الذي يُراد عند الإطلاق.

الاتجاه الثاني _وهو الغالب_: ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الوحدة الموضوعية كما تكون في القرآن كله فإنها تكون في السورة كذلك. فلكل سورة موضوعها الخاص ونظامها المميز وشخصيتها البارزة. ومن المنتصرين للوحدة الموضوعية في كل سورة أو ما يسمّى بنظام السورة د. محمد عبد الله دراز في (النبأ العظيم)، والعلاّمة عبد الحميد الفراهي الهندي وسيد قطب وعبد المتعال الصعيدي في (النظم الفني في القرآن) وغيرهم.

الاتجاه الثالث: وأصحاب هذا الاتجاه يرون أن التفسير الموضوعي يشمل هذه الألوان الثلاثة.

المطلب الثاني: علاقة البحث في المفاهيم والمصطلحات القرآنية بدراسة الموضوع القرآني.

في الحقيقة أنه بعد استعراض اتجاهات المصنفين في التفسير الموضوعي حول ألوانه وأقسامه المختلفة فإنه يترجح لي أن دراسة المفاهيم والمصطلحات القرآنية ليست لوناً أو قسماً مستقلاً عن دراسة الموضوع القرآني وذلك لما يلي:

أولاً: أنّ رائد هذا اللون في العصر الحديث والذي سبقت الإشارة إليه وهو أ.د. مصطفى مسلم. قد ذكر أن المعاصرين الذين كتبوا في هذا اللون وتتبعوا الكلمة القرآنية وحاولوا الربط بين دلالاتها في مختلف المواضع كان عملهم أشبه ما يكون باللون الثاني المتعلق بدراسة الموضوع القرآني(99)، ثم إن د. مسلم قد أخذ على أصحاب كتب الوجوه والنظائر أنهم لم يربطوا بين أصل الكلمة وبين سياق الآيات التي وردت فيها ليستنبطوا دلالات اللفظة وسياق استعمالها، وهذا _طبعاً_ جزءٌ من الموضوع القرآني ولذلك فإن د. مسلم لم يعرض في كتابه لمنهجية البحث في المصطلح القرآني كما بحث اللونين الآخرين ولم يعرض لنماذج من هذا اللون. مما يؤكد لي أن أ.د. مصطفى مسلم وإن ذكر هذا اللون مستقلاً عن بقية ألوان التفسير الموضوعي بل جعله أولها إلا أنه يرى أنه لا ينفصل عن دراسة الموضوع القرآني لأنه قيّد دراسة المصطلح بالمقاصد والسياقات القرآنية دون الاقتصار على المدلولات اللفظية.

ثانياً: إن الذين تبنوا هذا الرأي وانتصروا له من أمثال د. صلاح الخالدي الذي قال عن دراسة المصطلح: "يختص هذا اللون بالمصطلحات والمفردات القرآنية حيث يختار الباحث لفظاً من ألفاظ القرآن ورد كثيراً في السياق القرآني فيتتبعه في السور والآيات ويلحظ اشتقاقاته وتصاريفه المختلفة، وينظر في الآيات التي أوردته مجتمعة ويستخرج منها الدلالات واللطائف والحقائق(100)" وخصص له مساحةً كبيرةً من كتابه من خلال ذكر الخطوات المرحلية لدراسته ومن خلال أنموذج تطبيقي لمادة (جهل) في القرآن الكريم(101).

نلاحظ أنه قد تداخلت عنده _كما سيأتي_ منهجية البحث في المصطلح القرآني مع منهجية البحث في الموضوع القرآني.

ثالثاً: إن بعض العلماء الذين ذكروا دراسة المصطلح القرآني على أنها لونٌ من ألوان التفسير الموضوعي لم ينكروا أنه يمكن دمجه مع خطوات دراسة الموضوع القرآني.

فالدكتور أحمد فرحات الذي قال: "إنه يمكن أن يدخل تحت التفسير الموضوعي الحديث عن كلمةٍ واحدةٍ أو صيغةٍ واحدةٍ وردت في أماكن متعددة من القرآن بحيث تشكل موضوعاً واحداً، والحديث أيضاً متصلٌ بالناحية المعنوية، وقد يدخل المفسر إلى موضوعه بمدخل تحليلي

للكلمة التي يريد الحديث عنها موضوعياً ولكن يبقى الاهتمام الأساسي متوجهاً إلى الناحية الموضوعية(102)". وكذلك ما قرّره السابقون من أمثال الكومي والفرماوي من أن هذا النوع من التفسير إذا أطلق فإنه ينصرف إلى الموضوع القرآني، وكذلك _أيضاً_ ما قرّره د. عبد الستار فتح الله، و أ.د. فضل حسن عباس الذي قال بعد أن عرض الألوان الثلاثة المشتهرة: "على أن الذي أطمئن إليه أن ما هو حري أن يُسمّى تفسيراً موضوعياً هو اللون الأول، وهو أن يؤخذ الموضوع الواحد حسب آي القرآن الكريم(103)". وأرتضي ما قرّره أ.د زياد الدغامين الذي قال: "إن بعض الناظرين في أقسام التفسير الموضوعي يحتار بالقسم المتعلق بالمفردة القرآنية، ويتساءل كيف يكون قسماً من أقسام التفسير الموضوعي! و قد يثير هذا الكلام إشكالية في مفهوم التفسير الموضوعي نفسه، من حيث إن جمع الآيات القرآنية في موضوع ما، هو حقيقة جمع للآيات التي وردت فيها مفردة قرآنية معينة، والبحث عن دورانها في القرآن فما الفرق بين الطريقتين في التعامل مع الموضوع القرآني؟ الجواب على ذلك: أن هذا القسم من التفسير الموضوعي إنّما يمثل حلقةً مهمةً في سلسلة موضوع الدراسة؛ ذلك أن دراسة موضوع ما، إنّما يرتكز ابتداءً على تحديد المقصود بعنوان ذلك الموضوع والمفردات التي يتشكل منها، وعلى هذا فإن دراسة مفردةٍ قرآنيةٍ على مستوى القرآن الكريم كله ليس قسماً مستقلاً من أقسام التفسير الموضوعي ولكنّها حلقة البداية في التفسير الموضوعي(104)".

رابعاً وأخيراً: إن الذي يؤكد الكلام السابق أن الدراسات الموضوعية التطبيقية في القرآن الكريم قد أصبح عرفاً بارزاً فيها، أن الباحث يعمد إلى الموضوع الذي يدرسه فيجمع مفرداته كلها في الفصل التمهيدي فيدرس موادّها وجذورها وصيغها ودلالاتها في سياقاتها وما هذا كله إلا تأكيداً للكلام السابق في عدم القدرة على الفصل بين دراسة المصطلح والموضوع القرآني فصلاً تاماً.

المبحث الثاني: إشكالية البحث في المفاهيم والمصطلحات القرآنية ومنهجية البحث المقترحة.

المطلب الأول: الإشكالات الملابسة للبحث في المفاهيم والمصطلحات القرآنية.

أولاً: تحريف المفاهيم والمصطلحات القرآنية:

النص القرآني يجب أن يُفهم وفق حدود لغته ومعهوده الذي نزل فيه ولذلك فإنه لا بدّ في فهم المصطلحات والمفردات القرآنية _كما يقول الإمام الشاطبي_: "من إتباع معهود الأميين، وهم العرب الذين نزل القرآن بلسانهم، فإن كان للعرب في لسانهم عرف مستمر فلا يصح العدول عنه في فهم الشريعة، وإن لم يكن له عرف فلا يصح أن يجري على فهمهما على ما لا تعرفه(105)". وقال في موضع آخر وهو يتحدث عن الأدلة الشرعية (الكتاب والسنة) على وجه التفصيل: "ومن ذلك معرفة عادات العرب في أقوالها وأفعالها ومجاري أحوالها حالة التنزيل(106)" ونحن إذ نؤيده بضرورة الاعتماد على معهود العرب ومسالكها في خطابها لفهم مفردات النص القرآني، فلسنا معه فيما أوصلته إليه هذه المقدمات في إنكار الإعجاز العلمي؛ لأن القرآن نزل على غير معهود العرب الأميين.

وكان الإمام القرافي قد أشار إلى بعض العلاقات التي تربط مدلولات الألفاظ القرآنية ومن ذلك: فيُحمل اللفظ على الحقيقة دون المجاز والعموم دون التخصيص والإفراد دون الاشتراك والاستقلال دون الإضمار وعلى الإطلاق دون التقييد، وعلى التأصيل دون الزيادة، وعلى الترتيب دون التقديم والتأخير وعلى التأسيس دون التأكيد، وعلى البقاء دون النسخ، وعلى الشرعي دون العقلي، وعلى العرفي دون اللغوي إلا أن يدل دليل على خلاف ذلك(107) .

وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أهمية فهم المدلولات القرآنية وفق أساليب اللغة التي نزل بها، فقال: "ومن هنا غلط كثير من الناس فإنّهم قد تعودوا ما اعتادوه إما من خطاب عامتهم، وإما من خطاب علمائهم باستعمال اللفظ في معنى، فإذا سمعوه في القرآن والحديث ظنوا أنه مستعمل في ذلك المعنى، فيحملوا كلام الله ورسوله _صلى الله عليه وسلم_ على لغتهم النبطية وعادتهم الحادثة وهذا مما دخل به الغلط على طوائف، بل الواجب أن تعرف اللغة والعادة والعرف الذي نزل فيها القرآن والسنة وما كان الصحابة يفهمون من الرسول عند سماع تلك الألفاظ، فبتلك اللغة والعادة والعرف خاطبهم الله ورسوله لا بما حدث بعد ذلك(108)".

وقد عرض د. محمد عبد الفتاح الخطيب في بحثه الموسوم بـــ: (معهود العرب في الخطاب وإشكالية قراءة النص الشرعي(109)) إلى الضوابط التي تتعلق بفهم النص القرآني على معهود العرب في خطابها وقد جعلها في ضوابط أربعة:

أولاً: سلطة النص (ضبط العلاقة بين القارئ وفقه النص): والمراد بسلطة النص قدرته على تحقق معنى ما يتمتع بقدر من الإلزام حتى ينضبط الفهم ويصح الاستنباط، وذلك من

خلال الإصغاء إلى النص واكتشاف دلالاته والتفهم لمعناه ثم التعبد بمقتضاه، وذلك حتى لا يُدخل في النص ما لا يُراد ولا يُخرج منه شيء من المراد وهذا يقتضي صون كلام المتكلم من العبث وكذلك صون فهم السامع من الخطأ. يقول ابن القيم: "ولما كان المقصود بالخطاب: دلالة السامع وإفهامه مراد المتكلم من كلامه، وأن يبين له ما في نفسه من المعاني، كان ذلك موقوفاً على أمرين: بيان المتكلم، وتمكن السامع من الفهم، فإن لم يحصل البيان من المتكلم، أو حصل ولم يتمكن السامع من الفهم، لم يحصل مراد المتكلم، فإذا بيّن المتكلم مراده بالألفاظ الدّالة على مراده، ولم يعلم السامع معاني تلك الألفاظ لم يحصل له البيان(110)".

ثانياً: معنى النص (ضبط العلاقة بين نهج الاستنباط ومسألة القصد): فلا يجوز التهجم على مراد النص قبل المعرفة الدقيقة بألفاظه ومعانيه، وإحكام ضبط العلاقات القائمة بينها وفق علاقات تركيبية تحكمها أصول اللسان العربي والتي سبق الإشارة إلى بعضها فيما ذكره الإمام القرافي، ولا بدّ من ملاحظة قصد المتكلم وغايته من الكلام لأن دلالة الخطاب تابعة لقصد المتكلم وإرادته، فهنالك فرق بين فهم الكلام وفهم المراد منه؛ ففهم الكلام هو المعنى المستنبط من المواضعات اللغوية، أما فهم المراد فهو المعنى المستنبط نتيجة التفاعل بين متطلبات المواضعات اللغوية ومقتضيات القرائن المحيطة بها والنظر في مساقات الكلام ومقتضياته من أجل تطويق المعنى لاستنباط القصد.

ثالثاً: مسالك استثمار النص (جدلية العلاقة بين المنطوق والمفهوم) فالمقصود الشرعي يؤخذ من منطوق النص كما يؤخذ من مفهومه، فيجب استثمار كافة طاقات النص انطلاقاً من اللفظ وطرق دلالته على المعنى: عبارة وإشارة ودلالة واقتضاء ومفهوماً موافقةً ومخالفةً.

رابعاً: التأويل (توجيه النص وإشكالية تعدد المعاني بين حركة اللفظ ومنطق المعنى). فقد يحتمل النص تأويلات مختلفة فتتعدد فيه دروس الفهم وتتنوع فيه المعاني، فهنالك ما هو قطعي في دلالته وهنالك ما هو ظنّي في دلالته. والتأويل لتلك النصوص الظنّيّة يجب أن يحتكم إلى ضوابط تنظم سيره كأن يستند إلى دليل يعضده وأن لا يخرج عن سنن النص في لغته وعرف استعماله وتحميله ما لا يحتمل وأن يُفهم ضمن مقاصد المتكلم وغيرها من الضوابط.

ولقد أشار د. فهد الرومي في بحث مطبوع كان قد قدّمه في (مؤتمر الجهود المبذولة لخدمة القرآن الكريم من بداية القرن الرابع عشر الهجري إلى اليوم) المنعقد في كلية الشريعة في جامعة الشارقة في شهر صفر 1424هـ الموافق 23- 24/ 4/ 2003م. والذي وسمه بـ (تحريف المصطلحات القرآنية وأثره في انحراف التفسير في القرن الرابع عشر) أشار إلى مجالات الانحراف في تفسير المصطلح القرآني والتي تنتج عن إهمال هذه الضوابط أو بعضها وقد جعلها في ثلاثة مجالات: المجال العقدي والتشريعي واللغوي، وذكر نماذج

وشواهد لها عند بعض رواد المدرسة العقلية الحديثة في التفسير فأبدع أيّما إبداعٍ في عرضها ومناقشتها(111)، ولعل من أهم ما يمكن أن يُشار إليه على سبيل التمثيل لا الحصر: تحريف مفهوم (الكفر) وإطلاقه على الملاحدة فقط، وجعل مفهوم (المسلم) بمن كان خالصاً من شوائب الشرك من أية ملّة كان، وكذلك جعل مفهوم (الإيمان) قائماً على الاعتقاد بالله ورسالته واليوم الآخر بلا قيد في ذلك إلا احترام ما جاء على ألسنة الرسل، فلا يُشترط الإيمان بالنبي صلى الله عليه وسلم بل يكفي احترام ما جاء على لسانه، وإطلاق (الوحي) على العرفان الذي يجده الشخص من نفسه مع اليقين أنه من الله بواسطة أو بغير واسطة، وكذلك تحريف مدلولات ألفاظ (الملائكة) و(الجن) وغيرها.

وفي المجالات التشريعية تحريف مدلولات (السارق) و (الزاني) لمن كان معروفاً بهذا الوصف وليس لمن يفعلها مرة أو مرتين، وكذلك مفهوم (الربا) وغيرها.

وفي المجالات اللغوية تأويل (الطيور الأبابيل) بجراثيم الطاعون وتأويل (الحجارة) بالجراثيم وغيرها.

ثانياً: الاعتماد على كتب الأشباه والنظائر وإشكالية المعجمات القديمة:

أشار كثيرٌ من الباحثين أثناء حديثهم عن منهجية الكتابة في الموضوع القرآني أو المصطلح القرآني إلى أهمية العودة إلى كتب الأشباه والنظائر للوقوف على معاني المفردة القرآنية وكذلك أشاروا إلى ضرورة الرجوع إلى أمهات المعاجم اللغوية للوقوف على جذور الكلمة ومعانيها الدّالة عليها. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى بعض الإشكاليات التي أثارها بعض المحققين من العلماء في الرجوع إلى هذين المصدرين.

أولاً: كتب الوجوه والنظائر.

خصص الإمام الزركشي النوع الرابع من أنواع علوم القرآن لـــ (جمع الوجوه والنظائر) حيث عرّف الوجوه والنظائر بقوله: "الوجه: اللفظ المشترك الذي يستعمل في عدة معاني كلفظة (الأمة)، والنظائر كالألفاظ المتواطئة(112)". وعلى هذا فإن علم الوجوه والنظائر يبحث في تعدد الدلالة للمفردة في سياقات القرآن الكريم. وقد علّلت د. هند شلبي في مقدمة تحقيقها لكتاب (التصاريف) ليحيى بن سلام (200هـــ) أسباب ظهور هذا العلم: وذلك بشرح الألفاظ القرآنية اعتماداً على السياق القرآني وكذلك تفسير القرآن بالقرآن بتجميع الآيات المتحدة في المعنى في مكان واحد. وكذلك فإن اشتراك اللفظ في معنيين أو أكثر من أسباب اختلاف المفسرين فيكون ضبط معاني اللفظ القرآني الواحد في مواضعه المختلفة داعياً إلى الحدّ من ذلك الخلاف(113).

ومن أهم مصنفات هذا العلم (الأشباه والنظائر في القرآن): لمقاتل بن سليمان البلخي (150هـــ) و(التصاريف) ليحيى بن سلام (200هـــ) و (ما اتفق لفظه واختلف معناه من

القرآن المجيد) لأبي عباس المبرد (285هــ)، و(تحصيل نظائر القرآن) للحكيم الترمذي (285هــ). و (الوجوه والنظائر) لأبي عبد الله الدامغاني (478هــ)، و(نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر) لعبد الرحمن بن الجوزي (597هــ)، و (بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز) للفيروز أبادي (817هــ)، وغيرها من المصنفات(114).

وكان الإمام ابن جنّي (392هــ) _رحمه الله_ قد صنّف باباً في (الخصائص) سمّاه: (باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني) وقال تحته: "وهذا فصلٌ من العربية حَسَنٌ كثير المنفعة، قوي الدلالة على شرف هذه اللغة، وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحث عن أصل كل اسم منها فتجده مُفضيّ المعنى إلى معنى صاحبه(115)". ثم صنّف _رحمه الله_ بعده باباً سمّاه (باب في الاشتقاق الأكبر) قال تحته: "وذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين: كبير وصغير. فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتقرأه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه؛ نحو: سلم ويسلم وسالم وسليمان، وسلمى والسلامة والسليم: اللديغ؛ أُطلق عليه تفاؤلاً بالسلامة...

وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنىً واحداً، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحدٍ منها عليه وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد من ذلك تقاليب (ج ب ر) فهي _أين وقعت_ للقوة والشدة، منها: جبرتُ العظم والفقير إذا قوّيتهما وشددت منهما، والجبْر: الملكِ لقوته وتقويته لغيره ومنها (رجل مجرّب) إذا جرّسته الأمور ونجَّذته فقويت مُنّته، واشتدت شكيمته، ومنه الجراب لأنه يحفظ ما فيه، وإذا حُفِظ الشيء وروعي اشتد وقوي، ومنه (الأبجُر والبُجْرة) وهو القوي السُرَّة، ... ومنه (البرج) لقوته في نفسه وقوة ما يليه...(116)".

وعلى هذا فإن هذه العلاقات بين المباني المختلفة مع الأصل الذي تقلبت عنه يؤكد خاصيتي: السعة والدقة للغة العربية، وعلى ضوء ذلك فإن الكثير من كتب الوجوه والنظائر على ما قدمته لقارئيها من مفيد في جمع مواطن ورود الكلمة القرآنية في مكان واحد إلا أنها جعلت لكل موطن أحياناً معنى آخر يبدو لأول وهلةٍ مختلفاً عن المعنى الأصلي الذي يجمع مادة هذه الكلمة. وقد أشار أ.د. فضل حسن عباس(117) إلى بعض ما يؤخذ على تلك المصنفات من: إهمالها السياق عند تفسير الكلمة القرآنية، وإن كانت قد اعتمدت في تخريج تلك المعاني على السياق، لكنّ مراعاة السياق وتحكيمه آلية تقوم على ضوابط وقواعد وأسس ومحددات لا بدّ من اعتبارها وتفعيلها، فضلاً عن تفاوت النظرات وعمقها في الربط والتحليل ناهيك عن أنها تأتي أحياناً ثمرة فتوحات ربانية قد يهبها الله سبحانه وتعالى لمن يريد من عباده. هذا

فضلاً عن أن كثيراً من الكلمات التي سموها وجوهاً لم تأت على صيغةٍ واحدةٍ أو صورةٍ محددةٍ، فتارةً تأتي اسماً أو فعلاً أو مصدراً وهكذا. مع أنه يفهم من إطلاقهم لفظة (الوجوه) أنه لا بدّ أن تكون اللفظة متفقة في حروفها وحركاتها بحيث يكون اللفظ الذي له معاني مختلفة، هو نفسه في كل مرة، فلا يدخل مشتقات الجذر الواحد وتصاريفه المختلفة. ومما يزيد الأمر خطورةً أنهم يتكلفون أحياناً لإيجاد معنى للكلمة الواحدة. فهذا ابن سلام يضع لمفردة (الظلم) خمسة وجوه: الشرك، ظلم العبد لنفسه بذنب من غير شرك، وظلم الناس، والنقص، والعذاب(118). وربما جعلها غيره في أكثر من هذه الوجوه. والحق أنها كلها تعود لمعنىً واحدٍ وهو: وضع الشيء في غير موضعه. وهذا يؤكد اختلاف وجهات نظرات أرباب هذا الفن في تحديد معاني هذه المفردة. وبناء عليه فإنني أرى أنّ الاعتماد على هذه المصنفات بغية استخراج المعاني المختلفة للمفهوم أو المصطلح القرآني يوقع الباحث في مزالق وشتاتٍ هو في غنىٍ عنه.

ثانياً: كتب المعجمات القديمة.

هنالك مجموعة من علماء اللغة عبر الأزمان قد أخذوا على عاتقهم نقل هذه اللغة وحفظها عبر نقل موادها وأصولها وألفاظها وتنظيمها وتبويبها حتى يسهل علينا الإفادة منها، ولعل من أهمها كتاب (العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ) و(الجمهرة) لابن دريد (321هـ) و (تهذيب اللغة) للأزهري (370هـ) و(الصحاح) للجوهري (393هـ)، و(أساس البلاغة) للزمخشري (538هـ) و(اللسان) لابن منظور المصري (711هـ)، و(القاموس المحيط) للفيروز أبادي (817 هـ) وغيرها من المعجمات.

ويأخذ د. إبراهيم أنيس على هذه المعجمات "أن أصحابها قد نقل بعضهم عن بعض وتأثر بعضهم ببعض، ولم يكن لديهم من الوسائل ما ييسر عملية الإحصاء والحصر، كما قصرت همم المتأخرين منهم عن المضي بالتطور المعجمي إلى مداه، فوقفوا بمعاجمهم عند طريقة الصحاح في الترتيب والتصنيف. فليس منهم من اتجه إلى البحث في تاريخ الألفاظ وتطورها جيلاً بعد جيل، أو القيام بما قام به المحدثون في المعاجم من التعرض إلى الناحية التاريخية أو الاشتقاقية للفظ، وليس منهم من دلّنا على الناحية البلاغية للألفاظ أو وضع لنا مجال اللفظ و محيط استعماله، من أجل هذا وغيره من عيوبٍ فكر بعض المحدثين من المستشرقين في وضع معجم عربي حديث تقتبس ألفاظه من النصوص، وفيه تراعى كل الدّراسات الحديثة التي يلحظها الدارسون في المعاجم الأوربية، وأشهر من دعا إلى هذا المعجم العربي الحديث من المستشرقين بروفيسور (فيشر)..... ففي رأيه أن المعاجم القديمة قد اضطربت في شرح مدلولات الألفاظ واتصفت بعدم الدّقة .... وأنها (المعاجم) خلت من البحث في تاريخ الكلمة

وتطور الدلالة فيها .... وأن كثيراً من الألفاظ في المعاجم قد أهمل شرحها إهمالاً شنيعاً فجاءت دلالاتها غامضة أو مبتورة(119)".

والحق أن هنالك مبالغات في كلام (فيشر) الذي نقله عنه د. إبراهيم أنيس في اضطراب المعاجم القديمة في شرح مدلولات الألفاظ. لكن مما لا مندوحة من قوله أن النقولات بين هذه المعجمات بارزةٌ للعيان، فقلما نجد إضافةً جادة في استعمالات بعض المواد في تلك المعاجم عمّا ذكره المتقدمون منهم، فضلاً عن أننا نجد أحياناً عند أولئك الذين يتتبعون أصول الكلمات العربية يجعلون لكثيرٍ من الكلمات أصلاً أو أصلين أو أكثر، وعند التتبع يتضح أن بعضها يرجع إلى أصل واحد لا أكثر وإن اختلفت المباني والصيغ والاشتقاقات والتصاريف كما نجد عند صاحب (العين) الخليل بن أحمد الفراهيدي وصاحب (معجم مقاييس اللغة) ابن فارس ، ليس من هدف هذه الدراسة تتبعها والرد عليها. لكننا في تتبعنا لتلك المواد التي نقلوا أصولها ومعانيها نفتقر لمعرفة مراحل تطورها وانتقال بعضها إلى المعاني المجازية، كما نجد توسعاً واضحاً في بعض المواد على حساب المواد الأخرى فضلاً عن تداخل كثير من تلك المعاني وانضوائها تحت معنى واحد. مما يوقع الباحث عن هذه المفردة بالحرج أحياناً ، ومن أهم المآخذ على هذه المعجمات على فضلها أنها سّوغت لفكرة الترادف في اللغة، فإنها عند بيان معنى مفردة ما تختار لها كلمة قريبة منها على أنها معنىً لها وهذا يجعل القارئ يعتقد المساواة والتكافؤ بين هاتين المفردتين في الدلالة على معنىً واحدٍ، فالخوف هو الخشية والقعود يعني الجلوس وهكذا. ولا بدّ في منهجية البحث العلمي السليم أن نتفق أولاً على بعض القواعد في اللغة فهل هنالك ترادف في اللغة؟ وإن كان فهل يُطبق هذا على القرآن فيخضع للقواعد المتواضع عليها؟ وهل هنالك ألفاظ مشتركة بل هل هنالك أضداد في لغة العرب وكذلك في القرآن؟ وهل هنالك زيادة أو تناوب بين الحروف؟

لقد أشارت دراسة د. عبد الرحمن حللي(120) لتجربة الباحث الياباني (تشيهيكو ايزوتسو) حول استخدام علم الدلالة في فهم القرآن من خلال كتابه (الله والإنسان في القرآن دراسة دلالية لنظرة القرآن إلى العالم)(121). أشارت إلى أن هذا الباحث الياباني يرى أنه لا بدّ لدراسة المفاهيم القرآنية من مراعاة معنيين: الأول هو المعنى المعجمي أو الأساسي أو المفهوم الضمني للكلمة. وأما المعنى الثاني فهو المعنى العلائقي أو السياقي للكلمة وذلك عندما توضع الكلمة ضمن نظام خاص وتأخذ مكانها فيه مع كلمات أخرى فتشحن بكثير من العناصر الدلالية الجديدة، فالمفهوم المعجمي عند وضعه في النص الإلهي يكتسب دلالات جديدة لارتباطه بالوحي الإلهي فتأخذ الكلمة أهمية غير عادية بوصفها العلاقة لمفهوم ديني خاص جداً محاط بهالة التقديس. وبناء على ذلك فإن الحاجة تبدو ماسة لمعجمات قرآنية تتخذ من

مفردات الراغب أساساً تعول عليه وتنطلق منه في بيان المدلولات القرآنية للمفردات المعجمية.

ثالثاً: مراعاة الترتيب النزولي والترتيب المصحفي.

يرى د. أمين الخولي "أن تفسير القرآن سوراً و أجزاءً لا يمكن من الفهم الدقيق والإدراك الصحيح لمعانيه وأغراضه، إلا إن وقف المفسر عند الموضوع يستكمله في القرآن ويستقصيه إحصاءً فيرد أوله إلى آخره ويفهم لاحقه بسابقه(122)". ثم يقول: "فصواب الرأي _فيما يبدو_ أن يُفسر القرآن موضوعاً موضوعاً لا أن يُفسر على ترتيبه في المصحف الكريم سوراً أو قطعاً، ثم إن كانت للمفسر نظرة في وحدة السورة وتناسباتها واطرّاد سياقها فلعل ذلك إنّما يكون بعد التفسير المستوفي للموضوعات المختلفة فيها (123)". وعلى هذا فإنّ المنهج الأدبي في التفسير _كما يرى الخولي_ يقتضي أن يتناول فيه المفسر القرآن موضوعاً موضوعاً لا قطعةً قطعة. وقد أشار الأستاذ محمد باقر الأبطحي إلى ذات القضية وبيّن أن المفسرين في الأجيال السابقة تدرّجوا في تفسير القرآن آية فآية وسورة فسورة وقلما ينظرون إلى جميع ما أنزل الله في القرآن في كل موضوع من موضوعاته كوحدةٍ متكاملة (124). ثم جاءت ثالثة الأثافي أو القشة التي قسمت ظهر البعير في تلك الهجمة الشرسة التي شنها الأستاذ محمد باقر الصدر على التفسير التحليلي أو التجزيئي الذي ساعد على إعاقة الفكر الإسلامي _بزعمه_ لقرونٍ عديدةٍ منتصراً للتفسير التوحيدي أو الموضوعي الذي يجب أن يكون المنطلق لكل متصدٍ لتفسير كتاب الله ، لأن التفسير التجزيئي سلبي في الغالب يبدأ من النص و ينتهي إليه والمفسر ليس له سوى الإصغاء والتفهم بخلاف التوحيدي الذي يبدأ من الواقع ثم يعود إلى النص في محاولة استنطاقه، ولأن التفسير الموضوعي يتجاوز التجزيئي بخطوة حيث يحاول أن يصل إلى مركب نظري قرآني في قضايا الواقع(125).

ويطالعنا الأستاذ سيد _رحمه الله_ في مطلع سورة الأنفال قائلاً: "نعود الآن إلى القرآن المدني _بعد سورتي الأنعام والأعراف المكيتين وقد سبقت منه في هذه الظلال_ التي نسير فيها وفق ترتيب المصحف لا وفق ترتيب النزول _ سورة البقرة وآل عمران والنساء والمائدة_ ذلك أن الترتيب الزمني للنزول لا يمكن القطع الآن فيه بشيءٍ _اللهم إلا من ناحية أن هذا قرآن مكّي وهذا قرآن مدنيّ على وجه الإجمال. على ما في هذا من خلافاتٍ قليلةٍ_ فأما الترتيب الزمني المقطوع به من ناحية زمن نزول كل آية أو كل مجموعة من الآيات أو كل سورةٍ فيكاد يكون متعذراً، ولا يكاد يجد الإنسان فيه اليوم شيئاً مستيقناً إلا في آياتٍ معدوداتٍ تتوافر بشأنها الروايات أو تقطع بشأنها بعض الروايات وعلى كل ما في محاولة تتبع آيات القرآن وسوره وفق الترتيب الزمني للنزول من قيمةٍ، ومن مساعدة على تصور

منهج الحركة الإسلامية ومراحلها وخطواتها، فإنّ قلة اليقين في هذا الباب تجعل الأمر شاقاً، كما أنها تجعل النتائج التي يتوصل إليها تقريبية ظنّية وليست نهائية يقينيّة (126)". ثم قال في هامش الصفحة السابقة: "وقد حاولت في كتاب (مشاهد القيامة في القرآن) أن أعرض هذه المشاهد وفق ترتيب النزول للسور ولكني آثرت في ظلال القرآن إتباع النهج الآخر (127)". ولم يبين لنا _رحمه الله_ سبب اختياره ذلك في كتابه (المشاهد) وهل لذلك علاقة بدراسة الموضوع القرآني على حدة، كما يرى أصحاب المدرسة الأدبية الحديثة في التفسير.

ولعل أول من سار على طريقة الترتيب النزولي في التفسير _بعد محاولات بعض المستشرقين من أمثال (غريم) و (نولدكه) و(وليم موير) و(ويل) وغيرهم_ في بلاد الشام ما قام به الأستاذ محمد عزة دروزة عام 1963م في (التفسير الحديث) حيث قال في مقدمته: "ولقد رأينا أن نجعل ترتيب التفسير وفق ترتيب نزول السورة بحيث تكون أولى السور المفسرة الفاتحة ثم العلق ثم القلم ثم المزمل إلى أن تنتهي السور المكّية ثم سورة البقرة فسورة الأنفال إلى أن تنتهي السور المدنيّة، لأننا رأينا هذا يتسق مع المنهج الذي اعتقدنا أنه الأفضل لفهم القرآن وخدمته، إذ بذلك يمكن متابعة السيرة النبوية زمناً بعد زمنٍ، كما يمكن متابعة أطوار التنزيل ومراحله بشكلٍ أوضح وأدق، وبهذا وذاك يندمج القارئ في جو نزول القرآن وجو ظروفه ومناسباته ومداه، ومفهوماته؛ وتتجلى له حكمة التنزيل(128)".

ثم جاء بعد ذلك الشيخ عبد القاهر ملا حويش، واتّبع ذات الطريقة عام 1964م بتفسيره المسمّى (بيان المعاني على حسب ترتيب النزول)(129).

وبعد ذلك جاءت محاولة الشيخ عبد الرحمن حبنكة الميداني في (معارج التفكر ودقائق التدبر) الذي قال في مقدمته: "وقد ألحّ عليّ ناشر كتبي _حفظه الله_ بأن أبدأ بنشر ما ينجزه الله لي من مجلدات في هذا التدبر، والذي ترجح لدي فيه أن أتابع تدبر السور على ما ذكر العلماء بعلوم القرآن من ترتيب نزولها لا على وفق ترتيبها الاجتهادي في المصاحف....أخذاً من تسلسل البناء المعرفي التكاملي، وتسلسل التكامل التربوي، واكتشفت في هذا التدبر أموراً جليلةً تتعلق بحركة البناء المعرفي لأمور الدين، وحركة المعالجات التربوية الربانية الشاملة للرسول _صلى الله عليه وسلم_ والذين أمنوا به واتبعوه والذين لم يستجيبوا لدعوة الرسول (130)" إلا أنه _رحمه الله_ أكمل جلّ ما أراد وعاجله الموت قبل أن يتم ما تبقى.

ثم جاءت محاولة د. محمد عابد الجابري في (فهم القرآن الحكيم:التفسير الواضح حسب ترتيب النزول) الذي قال في مقدمته: "ولا بدّ من الإفصاح هنا عن مدى شعورنا بالرضا والتوفيق ببناء هذا التفسير على أساس ترتيب النزول، ليس فقط على مستوى ما عبّرنا عنه في التعريف بالقرآن بمسار (الكون والتكوين) ونعبر عنه هنا بـــ (مسار التنزيل) بل أيضاً على مستوى مسيرة الدعوة المحمدية والسيرة النبوية، والواقع أنه إذا كان من الضروري

التعبير في كلمات معدودة عن جوهر ما دشّنا القول فيه بهذا العمل فنحن لا نتردد في إدعاء أننا نشعر بالتوفيق في قراءة القرآن بالسيرة وقراءة السيرة بالقرآن(131)".

والذي يبدو _والله تعالى أعلم_ أن الذي سوّغ لأولئك العلماء السير على هذه الطريقة في التفسير استنادهم إلى أن ترتيب السور في المصحف قام على المواضعة والاجتهاد وليس على التوقيف. وقد أشار الزركشي إلى آراء العلماء في هذه المسألة وإن رجّح التوقيف فيها(132).

ويرى د. فريد السلمان _رحمه الله_ في دراسته حول (محمد عزة دروزة وتفسير القرآن الكريم) انه لا مستند لمثل هذه الطريقة في التفسير بل هي مخالفة لإجماع الصحابة ولأراء المحققين من العلماء وأنه لا جدوى من هذه الطريقة في إدراك حكمة التنزيل فإن الترتيب المصحفي يحققها. بل إن هنالك أسراراً بيانية كثيرة في هذا الترتيب التناسبي التوقيفي بين سور القرآن الكريم(133).

وكذلك ذهب د. عدنان زرزور إلى أن هذه الطريقة في التفسير غير مستساغة (134). ومن العلماء من يرى جدوى هذه الطريقة في دراسة القصص القرآني والدراسات الموضوعية في القرآن الكريم كما أشار جلّ العلماء الذين كتبوا عن منهج دراسة الموضوع القرآني أو المصطلح القرآني إلى ضرورة مراعاة الترتيب النزولي للآيات. لكن يبقى مما لا شكّ فيه أن هذا الموضوع يثير إشكالياتٍ كثيرةٍ. أشار د. سليمان الدقور إلى بعضها(135):

1 – الاختلاف في تحديد المكّي و المدنيّ من السور.
2 – الافتقار إلى الأدلة الشرعية التاريخية في محاولة التصنيف.
3 – تداخل الآيات المكيّة و المدنيّة داخل السورة الواحدة أحياناً.
4 – فيها تجاوزٌ لروافد هامةٍ من روافد الإعجاز القائم على إدراك المناسبة بين الآيات والسور.
5 – ضياع كثيرٍ من القيم التربوية والإيمانية الموجودة وفق الترتيب المصحفي.

من هنا فإنه يمكن أن يعدّ هذا الضابط أو القاعدة في منهجية التعامل مع الموضوع أو المصطلح القرآني مثيراً للجدل وموجداً لإشكال في التعامل معه.

المطلب الثاني: منهجية البحث في المفاهيم والمصطلحات القرآنية .

لا ينكر مسلمٌ حقيقي أن القرآن الكريم يمثل الذروة البيانية بالنسبة إلى الموروث البلاغي البشري؛ فالقرآن وإن جاء وفق أساليب العرب ومعهودها في خطابها، ومسالكها في تقرير معانيها، فإنه قد جاء بأصح الألفاظ مضمناً أحسن المعاني في أروع وجوه النظم. وعلى ضوء ذلك فإن المفاهيم والمصطلحات الدلالية في القرآن لا تحمل طابع الوحشي، و الغريب من الكلام، وإنما تحمل هذه القوالب المعاني الموافقة لمقتضى حال المخاطبين وإن خالفت أحياناً

ظاهر الحال. وقد تحدّث د. محمد الصغير عن خصائص دلالة الألفاظ القرآنية وجعلها في ثلاث ظواهر بيّنة(136).

الظاهرة الأولى: إن اختيار القرآن للألفاظ في دلالتها إنما جاء متناسقاً مع مقتضيات الحال وطبيعة المناسبة، وقد يكون ذلك التناسق صادراً لجهاتٍ متعددة تؤخذ بعين الاعتبار لدى تجديد القرآن لمراد الاستعمال في الحالات الوصفية والتشبيهية والتمثيلية والتقديرية، فاللفظة القرآنية مختارة بدقة لا يسدُّ غيرها مسدّها. وفي هذا يُذكر كلام ابن عطية الأندلسي: "وكتاب الله لو نُزعت منه لفظة ثم أُدير لسان العرب في أن يوجد أحسن منها لم يوجد، ونحن تبين لنا البراعة في أكثره، ويخفى علينا وجهها في مواضع، لقصورنا عن مرتبة العرب يومئذٍ في سلامة الذوق، وجودة القريحة و مَيْز الكلام(137)".

الظاهرة الثانية: إن هذا الاختيار للألفاظ ليس لذاتها بل لانضمامها إلى المعاني، فليس هنالك أولوية للألفاظ على حساب المعاني أو العكس. يقول د. محمد الصغير: "القرآن الكريم فضلاً عن كونه نصاً إعجازياً لا طاقة لنا على إدراك خصائصه الفنية على الوجه الأكمل، فإنه نصٌ أدبيٌ باهرٌ تتوافر فيه سمات أرقى نص عربي وصل إلينا دون ريب، ومن هنا فإننا نختلف مع جملة من العلماء الذين يرون عناية القرآن بالألفاظ ناجمة عن العناية بأصناف البديع، وفنون المحسنات اللفظية المتوافرة في القرآن. ومع توافر هذه الفنون في القرآن فإنها غير مقصودة لذاتها، وإنما جاءت بتناسقها ضرورة بيانية يقتضيها جمال القول، وهذه الضرورة نفسها لم تكن متكلفة ولا ذات نزعة مفروضة كما هي الحال في الأسجاع المتناثرة هنا وهناك في النثر العربي القديم، فإنها أُريدت في النصوص الأدبية هكذا، سواء أحققت الغرض المعنوي أم لم تحققه إطلاقاً، لأن المهمة في مثل هذه اللوحات مهمة لفظية حتى إنها لتثقل النص بمحسنات يزداد معها النص انصرافاً عن الديباجة والذائقة الفنية وتزداد معه النفس _تبعاً لهذا الانصراف_ عزوفاً أو نفوراً. أما بالنسبة للقرآن العظيم، فإن هذه الظاهرة مدفوعة أصلاً إذ ليس في القرآن مهمة لفظية على وجه، ومهمة معنوية على وجهٍ آخر بل هما يقترنان معاً في أداء المراد من كلامه تعالى دون النظر إلى جزءٍ على حساب جزءٍ غيره(138)".

الظاهرة الثالثة: إن اختيار هذه الألفاظ إنّما اتجه بالخطاب إلى سكان الأرض الذين يهمهم أمرها ليتعرفوا على ما فيها عقلياً، ويتطلّعوا إلى كشف أسرارها علمياً، بحسب الذائقة الفطرية الخالصة التي تبدو بأدنى تأمل وتلبث وترصد. وعلى هذا فاللفظة القرآنية لها مدلولات نفسية أو علمية أو اقتصادية أو تاريخية أو غيرها، بل إن لكل حرف رسالته في كتاب الله تعالى.

وبناء على ذلك فإن هذه الدّراسة تؤكد رفضها لقضية الترادف في كتاب الله بين المفردات أو المصطلحات القرآنية، وتدعو إلى إعادة النظر في قضايا وجود المشترك اللفظي، والأضداد في القرآن الكريم، لأن ذلك لا يتفق وإعجازه وإحكام آياته وعباراته.

وعلى ضوء ما تقدّم فإن منهجية البحث في المفاهيم والمصطلحات القرآنية يجب أن تستند إلى ضوابط ومحددات وقواعد نابعة من رؤية واضحة للخطاب القرآني، فاللفظة القرآنية منتقاة بدقة متناهية لتنسجم مع حال المخاطب وظروف الخطاب ومراد المتكلم، ولذلك فإنه لا قيمة لدراسة المصطلح القرآني بعيداً عن النظرة الموضوعية في القرآن لأن الباحث في المصطلح القرآني لن يكتفي بكتب الوجوه والنظائر أو بالمعجمات في تحديد معاني اللفظة القرآنية بل إنه سيبحث عن المفردات المقاربة لها في المعنى، وعن دور السياق في تباين المفردات في التعبير عن المعاني المختلفة، ولن يقتصر على النظرة السطحية للسياق الخاص الذي جاءت فيه المفردة فيبتره عن السياق العام في سباق الآيات ولحاقها وفق محور السورة وموضوعها مراعياً شخصية السورة وسماتها الفارقة، إذ إن لكل سورة في كتاب الله شخصية مستقلة هي بمثابة البصمة الفارقة بين شخصٍ وآخر لا يمكن أن تلتقي مع بصمةٍ أخرى وإن شاركتها في بعض ا لأقواس أو الدوامات أو الحلقات، وهكذا هي شخصية السورة القرآنية مستقلةٌ تماماً في موضوعها وأسلوبها وتشبيهاتها وجرسها وحتى في اختيار بعض كلماتها وحروفها وتراكيبها اللغوية، ولذلك فإن الباحث في المصطلح القرآني لا يستطيع أن يفصل عمله عن الباحث في الموضوع القرآني، فهي ذات الإجراءات وإن حاول أن ينتقي لكل لونٍ ألفاظاً مغايرة عن اللون الثاني.

لقد تحدّث د. مصطفى مسلم عن منهجية البحث في هذا اللون من التفسير الموضوعي وبيّن بأنّها تقوم على تتبع اللفظة القرآنية من خلال جمع الآيات التي وردت فيها تلك اللفظة أو مشتقاتها من مادتها اللغوية ثم تفسيرها واستنباط دلالاتها من خلال استعمال القرآن الكريم لها. وأشار إلى أن المعاصرين الذين كتبوا في هذا اللون قد تتبعوا الكلمة وحاولوا الربط بين دلالاتها في مختلف المواضع فكان أشبه ما يكون بدراسة الموضوع القرآني (139). ثم عرض أنموذجين الأول: لما جاء في (إصلاح الوجوه والنظائر) للدامغاني لمادة (خ ي ر) في القرآن الكريم وأنها تأتي بثمانية أوجه. وأخذ أ.د. مسلم على الدامغاني أنه لم يربط بين أصل الكلمة واستعمالاتها وسياق الآيات التي وردت فيها الكلمة ليبني عليها هداية قرآنية أو ليستنبط من دلالاتها توجيهاً قرآنياً معيناً(140). وذكر أنموذجاً آخر لمفردة (الأمة) من مفردات الراغب الأصفهاني آخذاً عليه ذات الملاحظ التي ذكرها حول الدامغاني(141).

وأما د. الخالدي فقد ذكر خطوات مرحلية للسير مع كل لون من ألوان التفسير الموضوعي التي ذكرها. والحق أنه عند إنعام النظر في الخطوات المرحلية للسير مع المصطلح القرآني _والتي ذكرها الخالدي_ مع الخطوات المرحلية للسير مع الموضوع القرآني فإنه يبدو من الصعب التفريق بينهما إلا بمشاحة المصطلحات التي لا ينبني عليها خلاف يُعتَّد به(142).

ففي خطوات السير مع المصطلح القرآني جعلها الخالدي في مرحلتين:

المرحلة الأولى: مرحلة البحث والجمع ولها خطوات فرعية هي:

1 - اختيار المصطلح القرآني المراد بحثه مع تحديد أسباب الاختيار.
2 - تحديد الجذر الثلاثي للكلمة.
3 - أخذ معاني الجذر من أمهات كتب اللغة ومعاجمها الأساسية.
4 - متابعة ورود الجذر الثلاثي واشتقاقاته وتصريفاته في القرآن الكريم.
5 - ربط المعنى اللغوي للمصطلح القرآني مع الاستعمال القرآني.
6 - ربط المصطلح القرآني مع السياق الذي ورد فيه.
7 - ترتيب الآيات التي أوردت المصطلح على حسب النزول.
8 - الاطلاع على تفسير الآيات التي أوردت المصطلح.
9 - ملاحظة البعد الواقعي.
10 - الوقفة المتأنية الفاحصة أمام الآيات التي أوردت المصطلح واستخلاص دلالاتها ولطائفها.

ثم في مرحلة الترتيب والصياغة ذكر ثمان خطواتٍ منهجيةٍ هي أشبه بخطوات كتابة أي بحثٍ علمي وليس حكراً على المصطلح القرآني؛ فوضع المخطط المنهجي وتوزيع المادة العلمية على فصولٍ ومباحث ودقة الصياغة وملاحظة اللطائف واللفتات والتركيز على ربط المصطلح القرآني بمقاصد القرآن والإخراج الفني المقبول كل ذلك لا بدّ من مراعاته في أي عملٍ علمي على وجهٍ صحيح.

وأما الخطوات المرحلية التي انتقاها د. صلاح الخالدي للسير مع الموضوع القرآني فقد جعلها عشرة خطوات:

1 - اختيار الموضوع القرآني للبحث.
2 - تسجيل الأسباب التي دفعته لاختيار الموضوع. وهاتان الخطوتان قد أدمجهما في الخطوة الأولى عند المصطلح القرآني.
3 - جمع الآيات التي تتحدث عن الموضوع. وقد أشار لها عند الخطوة الرابعة من خطوات المصطلح في متابعة ورود الجذر واشتقاقاته وتصريفاته في القرآن الكريم.
4 - استخراج معاني الألفاظ السابقة التي اختارها وبيان الصلة بين هذه الألفاظ وبين الموضوع القرآني الذي يبحثه. وهي ذات الخطوة الثانية والثالثة والخامسة والسادسة من خطوات المصطلح.
5 - حصر الآيات التي استعملت المصطلحات الأساسية لموضوعة والألفاظ المقاربة لها: وهي قريبة من الخطوة الثالثة هنا من خطوات السير مع الموضوع القرآني وهي نفس الخطوة الرابعة من خطوات المصطلح القرآني.

6 -تسجيل ما يدور حول الآيات التي استخلصها من أسباب نزول ونسخ وقراءات وترتيبها حسب زمان النزول وما يتعلق بها من تدرج في التشريع وعموم وخصوص وغير ذلك. وهي ذات الخطوات السادسة والسابعة من خطوات السير مع المصطلح القرآني.

7 -قراءة تفسير الآيات التي اختارها من أمهات كتب التفسير. وهي ذات الخطوة الثامنة من خطوات السير مع المصطلح القرآني.

8 -بيان الأبعاد المعاصرة للآيات. وهي ذات الخطوة العاشرة هناك.

9 -الإطلاع على الدراسات والأبحاث القرآنية الخاصة المعاصرة التي لها صلة بموضوعه القرآني. وهذه الخطوة ليست حكراً على الموضوع القرآني بل هي ضرورة أيضاً في المصطلح القرآني وإن لم يشر إليها د. الخالدي.

وبناء على ذلك يتبين لي أن دراسة المصطلح القرآني ليست منفصلة عن دراسة الموضوع بل هي كما قال د. الدغامين حلقة من حلقاته. ولتقريب ذلك أقول: إذا أراد الباحث _مثلاً_ أن يتناول موضوع (الظلم) كما يعرضه القرآن الكريم فإنّه لا مندوحة له من أن يعرض في التمهيد أو في الفصل الأول لمادة (ظلم) في القرآن الكريم ويبحث عن أصولها واشتقاقاتها وصيغها المختلفة في القرآن كله، بل إن عليه أيضاً أن يتتبع المفردات القريبة منها ولا أقول المرادفة لها كأن يعرض لمفردات: الكفر والفسق والنفاق، والطغيان والبغي والعتو والحيف وغيرها لكي يبين العلاقة بين هذه المفردات وبين موضوعه قيد البحث كي يخرج بنظرة قرآنية حول موضوعه, ويقتضيه ذلك الاستعانة بالمختصين من أهل اللغة الذين يقرأون القرآن ويتدبرونه كي يرشدوه إلى هذه الألفاظ القريبة. ويمكنه بعد ذلك الاستعانة بالحاسوب أو غيره لإجراء مسحٍ إحصائيٍ يتتبع فيه مفردة بحثه والمفردات القريبة منها كي يعينه ذلك في تحديد معالم خطته وفصول ومباحث هذه الخطة. وقد جرت العادة في كثير من الجامعات وكليات الشريعة أن يخصص الفصل التمهيدي من الرسالة لهذا التتبع فيبحثون اللفظة _مدار البحث_ دلالة ووروداً في القرآن الكريم وكذلك يستعينون بالألفاظ القريبة معللين سبب اختلاف الألفاظ مع تقارب المعاني مستعينين بكتب فقه اللغة وفروقها منطلقين من نظرية سليمة في البحث مفادها أن القرآن الكريم لا يستعمل الألفاظ المختلفة في المواطن المتشابهة لأجل التنويع وتلوين الخطاب فحسب، فهو كلام العزيز الحميد، و من هنا فإنني أرى أنه لا داعي لاعتبار الخطوة الأولى في البحث قائمة على اختيار الموضوع وبيان الأسباب والدوافع لاختياره لأن هذه المهمة سابقة لمنهجية البحث وتوضع الآن في الدراسات العلمية المؤصلة ضمن المقدمة، حيث يعرض الباحث لمشكلة البحث وأهمية وأهداف ومحددات الدّراسة، وكذلك يعرض

للدراسات السابقة ومنهجية البحث وخطته. ولكنني سأبدأ بالخطوات الفعلية للمنهجية المقترحة في البحث وهي كما أراها:

1-**مرحلة التحضير:** وتشتمل على تحديد الموضوع المراد بحثه وضبط عنوان البحث وهذه مهمة شاقة تشبه في إجراءاتها محاولات القانونيين ضبط مادة قانونية تكون جامعةً مانعةً لجزئياتها بحيث تعبر عن مراد المتكلم، ثم بيان أسباب اختياره وهدفه وأهميته ودراساته السابقة وهذا لا يتحقق إلا بعد أن يكون الباحث قد استقرأ الموضوع استقراءً تاماً من مظانه وتكونت صورته الحقيقية في مخيلته واتضحت معالمها، وأحياناً لا تتضح الصورة تماماً إلا بعد إنهاء الموضوع المراد دراسته.

2-**مرحلة الجمع:** وتشمل ما يلي:

أ.جمع المفردات الأساسية والقريبة من موضوع الدراسة من خلال الاستعانة بحفظة الكتاب من المختصين بفهم علومه ولغته، وكذلك من خلال قراءة الباحث المتدبرة للقرآن الكريم وكذلك الإفادة من معجمات اللغة والكتب المختصة بفقهها، وبالفروق بين ألفاظها.

ب.جمع المعاني اللغوية والاصطلاحية لتلك المفردات من خلال تتبع جذورها مع جمع ما يتعلق بذلك من صلاتٍ بين المعاني اللغوية والاصطلاحية من ناحية، ثم ما يتعلق بالصلات والعلائق بين تلك المفردات وذلك من أمهات المعجمات اللغوية وكتب التعريفات المختصة.

ج.جمع الآيات التي وردت فيها تلك المفردات والمفاهيم قيد البحث وجدولة مواطن ورودها وفق آلية محددة تُظهر مرات ورودها وصيغها التي جاءت فيها وأسماء السور التي ذكرتها ومكيّها ومدنيّها ما أمكن. وفي هذا لا يعتمد على تصنيف المصاحف فقط في تحديد المكيّ والمدنيّ بل يُرجع فيه إلى علماء الشأن من المحققين الذين درسوا القرآن وحققوا ما استطاعوا مكيّه من مدنيّه وفق الضوابط السماعية والقياسية التي يعرفها أهل هذا الفن.

3-**مرحلة التحليل:** وتشمل ما يلي:

أ.جمع مادة التفسير التحليلي لتلك الآيات التي وردت فيها تلك المفردات والمفاهيم من خلال كتب التفسير المختصة مراعياً التاريخ الزمني لتلك التفاسير حتى ينسب الفضل لأهله، ومراعياً كذلك أن تكون تلك التفاسير متنوعة ومتخصصة قدر الإمكان ولا تقتصر على المعاني الإجمالية للآيات، ويتضمن هذا الجمع: جمع القراءات المتواترة من مظانها وليس من كتب التفسير والرجوع إلى كتب التوجيه لتلك القراءات وكذلك الكتب المحققة في أسباب النزول وفي الناسخ والمنسوخ أو كتب الأحكام أو كتب المتشابه اللفظي أو المشكل وغير ذلك من الكتب المتخصصة لجمع ما يتعلق بتلك الآيات.

ب.جمع المعلومات المتعلقة بالسور التي وردت بها تلك الآيات مثل: موضوع تلك السور وظروف تنزلها إن أمكن والميزات الفارقة لشخصيتها وحلقاتها وأشواطها فإن ذلك يعين

الباحث في فهم موضوعه وإدراك سياق الآيات مدار البحث. ولا بدّ هنا من أصالة المصادر التي يعود إليها وتخصصها في هذا المجال، فإن التفاسير التي تتحدث عن موضوعات السورة وشخصيتها وقضايا قليلة نسبياً وتتفاوت وجهات نظر أصحابها، فعلى الباحث أن يدرك ذلك.

4-**مرحلة الترتيب والتبويب:** وهذه من أدق المراحل وأشقها إذ على الباحث أن يبوب فصول ومباحث ومطالب دراسته الموضوعية وفق منهجية مرضية لغالبية المتخصصين ولا أقول لكلهم وقد يكون هذا الترتيب وفق تاريخ النزول أو ترتيب المصحف أو وفق مفردات الموضوع التي جلّت تلك الآيات جوانبه ومحدداته وفصوله، وهنا تظهر شخصية الباحث في السبر والتقسيم وقدرته على استيعاب أبعاد موضوعه، ولا بأس أن يستعان بالتربويين المختصين في المناهج وأصولها في محاولة تحديد الموضوع ومجالاته ومحاوره الهامة، ثم ترتيبها بحسب التسلسل المنطقي الحكيم للأشياء فلا يقدم ما محله التأخير ولا يؤخر ما يجب أن يقدم وهكذا، وهنا تتفاوت الآراء وتتباين، وعلى الباحث أن يستعين بالآراء المختصة ثم يختار ما يراه ملائماً لموضوعه مدار البحث، وعلى الباحث هنا أن يستعين بالكتب التي تتحدث عن منهجية البحث في العلوم الإسلامية ويقرأها جيداً حتى تكون لديه القدرة والدربة على سبر موضوعه. ثم لا بدّ من خاتمة يعرض فيها الباحث في التفسير الموضوعي خلاصة النظرة القرآنية حول موضوعه وما توصلت إليه دراسته من حقائق وقضايا تستحق الذكر.

ولا مندوحة هنا من القول أن الكثيرين ممن كتبوا في منهجية البحث في الموضوع أو المصطلح القرآني قد وقعوا في بعض المزالق منها:

1.النقل عمّن سبقهم دون أن يكون لبعضهم شخصية علمية بارزة في ما نقل نقداً أو توجيهاً.

2.تداخل النقاط التي ذكروها وتكرارها.

3.أنهم خلطوا بين الخطوات الإجرائية للبحث وبين ضوابط البحث وآدابه وأخلاقياته. فبعضهم جعل من ضمن الخطوات الإجرائية المنهجية : ربط الآيات مدار البحث مع الواقع المعيش، أو استخراج اللطائف والعبر، أو عدم التكلف والتعسف في التوجيه والربط أو الاعتماد على الأحاديث النبوية الشريفة التي لا غنى فعلاً لباحث في التفسير الموضوعي عنها لتكمل وتعزز خطوات البحث لا أن تغير هيكله وأصوله، وهنالك دراسات موضوعية في الحديث النبوي الشريف لها قواعدها وضوابطها عند علماء الشأن. وما إلى ذلك من هذه الضوابط والآداب على أهميتها لكنها خارجة عن أركان البحث الإجرائية في المصطلحات والمفاهيم والموضوعات القرآنية، وأنها تصلح أن تكون ضوابط وأسس ومحددات مختصة بكل مرحلة من مراحل البحث العلمي السليم أوالمنطلقات التي ينبعث منها كل عمل سليم، فهنالك فرق بين شروط العمل العلمي السليم وبين آدابه وبين غاياته وبين أركانه الأساسية. وفي الدّراسات

العلمية المؤصلة الجّادة لا بدّ من وضع كل شيء في نصابه. ومن هنا لا يبدو أية أهمية تذكر لما فعله د. عبد الستار سعيد حينّما قسّم التفسير الموضوعي إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: التفسير الموضوعي الوجيز: حيث يختار المفسر عدة آيات ليفسرها في مقاله أو محاضرة أو خطبة.

القسم الثاني: التفسير الموضوعي الوسيط: حيث يختار المفسر موضوعاً يعرضه من خلال سورة واحدة.

القسم الثالث: التفسير الموضوعي البسيط: وهو الذي يقوم على الاستقراء والاستيعاب والإحصاء الشامل(143).

فهذه شقشقات وتكلفات لا داعي لها، فالمنهجية العلمية تقتضي أن يلقي كل قسم من تلك الأقسام عنايته التي يستحقها ولا يمكننا أن نجعل الموضوع الذي نبحثه خاضعاً لحاجاتنا أو رغباتنا(144).

الخاتمة:

توصلت هذه الدّراسة إلى النتائج والتوصيات التالية:

* تباينت آراء العلماء في ضبط مفهوم التفسير الموضوعي وبالتالي ضبط ألوانه وأنواعه المختلفة، وبذلك كان لهم اتجاهات ثلاثة: اتجاه يرى قصر التفسير الموضوعي على دراسة الوحدة الموضوعية في القرآن فقط. واتجاه آخر يرى أنه يُضَم لما سبق الوحدة الموضوعية في السورة، واتجاه آخر يرى انه يُضم لهما دراسة المفاهيم والمصطلحات القرآنية.

* عند التحقيق تبين أنه لا يمكن فصل دراسة المفاهيم والمصطلحات القرآنية بعيداً عن دراسة الموضوع القرآني فهي من الخطوات الازمة في منهجية الكتابة في الموضوع القرآني، لأن هذه المفردات القرآنية لا يمكن بترها من سياقاتها التي جاءت فيها ضمن موضوعات السور وشخصياتها المختلفة.

* هنالك عددٌ من الإشكالات الملابسة للبحث في المفاهيم والمصطلحات القرآنية من مثل: تحريف المفاهيم والمصطلحات القرآنية وتحميلها ما لا تحتمل، وكذلك الاعتماد على كتب الوجوه والنظائر وحدها في تقرير مدلولات تلك المفاهيم، وكذلك تظهر إشكالية الاعتماد على الترتيب النزولي أو المصحفي في عملية البحث أو الكتابة.

* تقترح الدّراسة منهجية مرحلية في التعامل مع المفهوم أو المصطلح القرآني على اعتباره خطوةً مكملةً لدراسة الموضوع القرآني تقوم هذه المنهجية على أربع خطوات: مرحلة التحضير، الجمع، والتحليل والتبويب.

* توصي هذه الدّراسة بضرورة تشكيل هيئة عالمية إسلامية لتأصيل التفسير الموضوعي ووضع المنهجية الملائمة للبحث وكذلك الضوابط والأسس للتعامل مع الموضوع القرآني، جامعة الدّراسات المتعلقة بالموضوع مقترحةً الموضوعات التي تحتاج للبحث.

والحمد لله ربِّ العالمين.

قائمة الهوامش:

رقم الهامش	المرجع
1	الفراهيدي، العين ص.990.
2	ابن فارس، معجم المقاييس في اللغة، ص 1000.
3	الراغب، المفردات، ص383.
4	ابن منظور، اللسان مادة (نهج) 365/14 – 366.
5	محمود أبو السعود، المنهجية للعلوم السلوكية الإسلامية (1992). المعهد العالمي للفكر الإسلامي 39/2.
6	فتحي ملكاوي، البحث التربوي وتطبيقاته في الدراسات الإسلامية في الجامعات، مجلة إسلامية المعرفة عدد 30 ص 87.
7	د. زياد الدغامين، التفسير الموضوعي ومنهجية البحث فيه، ص 17– 18.
8	العين، ص 57.
9	المفردات، ص 33.
10	اللسان مادة (بحث) 22/2.
11	العين، ص757.
12	المفردات، ص 291.
13	لسان العرب، مادة (فهم) 235/11.
14	سيف الدين الآمدي، المعين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين منشور ضمن كتاب: المصطلح الفلسفي عند العرب لعبد الأمير الأعسم، ص 354.
15	صلاح إسماعيل، توضيح المفاهيم ضرورة معرفية، بحث منشور ضمن: بناء المفاهيم: دراسة معرفية ونماذج تطبيقية، 31/1.
16	عبد الرحمن حللي، المفاهيم والمصطلحات القرآنية – مقاربة منهجية، بحث منشور ضمن مجلة إسلامية المعرفة عدد 35 ص 80.
17	أنظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين. ص 574.
18	اللسان، مادة (صلح) 267/8.
19	عثمان بن طالب، علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة، ص 82.
20	عبد الرحمن حللي، المفاهيم والمصطلحات القرآنية، ص 84– 85.
21	أنظر: المصدر السابق ص 85– 86.

22	العين، ص 743.
23	اللسان، مادة (فسر) 180/11.
24	الكليات، ص 260.
25	مناهل العرفان، 471/1.
26	التحرير والتنوير، 11/1.
27	ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ص 1094– 1095.
28	عبد الستار سعيد، المدخل إلى التفسير الموضوعي، ص 23.
29	د. محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، 102/1.
30	امين الخولي، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير و الأدب، ص 306.
31	الشيخ محمد محمد السماحي، مذكرات في التفسير الموضوعي/ لطلبة الدراسات العليا، كراسة دُرِست في الأزهر الشريف في فترة الستينات، ص39.
32	محمد محمود حجازي، الوحدة الموضوعية في القرآن، ص 25.
33	د. عبد الحي الفرماوي، البداية في التفسير الموضوعي أو مقدمة في التفسير الموضوعي ص52.
34	محمد باقر الصدر، المدرسة القرآنية، ص 17.
35	د. أحمد الكومي و د. محمد القاسم، التفسير الموضوعي للقرآن الكريم، ص16– 17.
36	د. زاهر الألمعي، دراسات في التفسير الموضوعي للقرآن الكريم، ص7.
37	د. عبد الستار سعيد، المدخل إلى التفسير الموضوعي، ص 33.
38	د. أحمد العمري، دراسات في التفسير الموضوعي للقصص القرآني، ص 43.
39	د. الحسيني أو فرحة، الفتوحات الربانية في التفسير الموضوعي، (5/1).
40	أ.د. مصطفى مسلم، مباحث في التفسير الموضوعي، ص 16.
41	د. صلاح الخالدي، التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق، ص 34.
42	د. محمد إبراهيم الشافعي، المنهج القويم في التفسير الموضوعي لآيات القرآن الحكيم، ص30.
43	حكمت علي خفاجي، التفسير الموضوعي للقرآن الكريم، نقلاً عن: د. أحمد رحماني في مصادر التفسير الموضوعي، ص54.
44	د. عبد الجليل عبد الرحيم، التفسير الموضوعي للقرآن في كفتي الميزان، ص 34.
45	د. أحمد رحماني، مصادر التفسير الموضوعي، ص 55.
46	د. أحمد حسن فرحات، في علوم القرآن، ص 269.
47	كما فعل د. عبد الجليل عبد الرحيم في التفسير الموضوعي للقرآن في كفتي الميزان، ص34.

48	البيان في إعجاز القرآن، ضمن كتاب: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص40.
49	المصدر السابق، ص54.
50	الأستاذ محمود شلتوت، الإسلام عقيدة وشريعة، ص 500، وانظر أيضاً ما خطّه الأستاذ محمد باقر الأبطحي حول هذا الموضوع في كتابه (المدخل إلى التفسير الموضوعي للقرآن الكريم). ص8–9.
51	أنظر: مناهج تجديد في النحو والبلاغة و التفسير والأدب، ص 300–307.
52	د. عائشة عبد الرحمن، التفسير البياني للقرآن الكريم، 13/1، وأكّدت هذا الكلام في مقدمة كتابها: الإعجاز البياني للقرآن ومسائل نافع ابن الأزرق، ص11.
53	المدرسة القرآنية، ص18.
54	المصدر السابق، ص 17–18.
55	أنظر: التفسير الموضوعي ومنهجية البحث فيه، ص 27–34.
56	أنظر: التفسير والمفسرون، 102/1.
57	أنظر: البداية في التفسير الموضوعي أو مقدمة في التفسير الموضوعي، ص 53–56.
58	أنظر: التفسير الموضوعي للقرآن الكريم، ص 20–21.
59	أنظر: دراسات في التفسير الموضوعي للقرآن الكريم، ص 9–15.
60	أنظر: المدخل إلى التفسير الموضوعي، ص 28–33.
61	أنظر: دراسات في التفسير الموضوعي للقصص القرآني، ص 47–58.
62	أنظر: مباحث في التفسير الموضوعي، ص 17–22.
63	أنظر: التفسير الموضوعي للقرآن في كفتي الميزان، ص 53–59.
64	أنظر: ما كتبه أ.د. زياد الدغامين في التفسير الموضوعي ومنهجية البحث فيه حول كلام د. عبد الجليل عبد الرحيم، ص 27–29.
65	أنظر: التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق، ص 37–45.
66	أنظر: فهد الرومي، منهج الدراسة العقلية الحديثة في التفسير، ص 188–233.
67	أنظر: التفسير الموضوعي في تفسير المنار، ص 35–127.
68	أنظر: الذهبي، التفسير والمفسرون، 381/2–382.
69	أنظر: الأستاذ عثمان أمين، محمد عبده رائد الفكر المصري. و أ.د. فضل حسن عباس، المفسرون مدارسهم ومناهجهم، القسم الأول ص 31–32.
70	أنظر: التفسير أساسياته واتجاهاته، ص 650–652.
71	من هدي القرآن، ص 323–324.

72	أنظر: التفسير البياني للقرآن الكريم، 1/10–11.
73	أنظر: مذكرات في التفسير الموضوعي، ص1–3.
74	أنظر: المصدر السابق ص5 وما بعدها.
75	المدخل إلى التفسير الموضوعي للقرآن الكريم، ص5.
76	المصدر السابق ص 6.
77	الوحدة الموضوعية في القرآن، ص33–34.
78	أنظر: المصدر السابق ص24.
79	أنظر: التفسير أساسياته واتجاهاته، ص 654.
80	أنظر: مقدمة في التفسير الموضوعي،لعبد الحي الفرماوي، هوامش الصفحات: 24، 44، 46، 67، 68، 71.
81	أنظر:المصدر السابق ص 76.
82	أنظر: التفسير الموضوعي للقرآن الكريم، ص 22–23.
83	المصدر السابق ص23.
84	أنظر: مقدمة في التفسير الموضوعي، ص51–52.
85	أنظر: دراسات في التفسير الموضوعي، ص21–22.
86	أنظر: المدخل إلى التفسير الموضوعي، ص24–25.
87	أنظر: المصدر السابق ص24–25.
88	أنظر: دراسات في التفسير الموضوعي للقصص القرآني، ص70–72.
89	أنظر: المصدر السابق ص43–44.
90	أنظر: الفتوحات الربانية في التفسير الموضوعي، 2/ ص 5 وما بعدها.
91	أنظر: مباحث في التفسير الموضوعي، ص23–29.
92	أنظر: المنهج القويم في التفسير الموضوعي، ص32–53.
93	أنظر: التفسير الموضوعي للقرآن في كفتي الميزان، ص30.
94	أنظر: التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق، ص59.
95	أنظر: مصادر التفسير الموضوعي، ص26 و ص55.
96	أنظر: في علوم القرآن، ص269–270.
97	أنظر: التفسير أساسياته واتجاهاته، ص 646–647.
98	أنظر: التفسير الموضوعي ومنهجية البحث فيه، ص71–72.
99	أنظر: مباحث في التفسير الموضوعي، ص23–24.

100	أنظر: التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق، ص59.
101	أنظر: المصدر السابق ص 199–97.
102	في علوم القرآن، ص271–270.
103	التفسير أساسياته واتجاهاته، ص647.
104	التفسير الموضوعي ومنهجية البحث فيه، ص72–71.
105	الموافقات، 317/2.
106	المصدر السابق 243/3– 244.
107	أنظر: القرافي، نفائس الأصول، 798/2 وما بعدها.
108	مجموعة فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، 106/7.
109	أنظر: بحث معهود العرب في الخطاب وإشكالية قراءة النص الشرعي، ص13–4.
110	مختصر الصواعق المرسلة، للموصلي، 51/1.
111	أنظر: تحريف المصطلحات القرآنية وأثره في انحراف التفسير في القرن الرابع عشر، ص 23–82.
112	البرهان في علوم القرآن، ص81.
113	أنظر: مقدمة كتاب (التصاريف) ليحيى بن سلام، ص26–25.
114	للنظر في هذه المصنفات أنظر: التصاريف، ليحيى بن سلام، مقدمة د. هند شبلي، ص37–31.
115	الخصائص، 74/2.
116	المصدر السابق 88/2–89.
117	أنظر: أ.د. فضل حسن عباس، إتقان البرهان في علوم القرآن، (2/241–244).
118	أنظر: التصاريف، 216–215.
119	دلالة الألفاظ، ص249–248.
120	أنظر: بحث: استخدام علم الدلالة في فهم القرآن، (قراءة في تجربة الباحث الياباني تشيهيكوايزوتسو)، المقدّم لمؤتمر التعامل مع النصوص الشرعية والقرآن والسنة في الجامعة الأردنية.
121	أنظر: كتاب: الله والإنسان في القرآن: علم دلالة الرؤية القرآنية للعالم عن مركز دراسات الوحدة العربية.
122	مناهج تجديد، ص305.
123	المصدر السابق ص 307.
124	أنظر: المدخل إلى التفسير الموضوعي للقرآن الكريم، ص7–6.

125	أنظر: المدرسة القرآنية، ص 7-37.
126	في ظلال القرآن، 1429/3.
127	المصدر السابق 1429/3.
128	التفسير الحديث، 5/1.
129	أنظر: بيان المعاني، ج/1 المقدمة.
130	معارج التفكر ودقائق التدبر، (6/1).
131	فهم القرآن الحكيم، ص18.
132	أنظر: البرهان في علوم القرآن، ص181-185.
133	أنظر: محمد عزت دروزة وتفسير القرآن الكريم، ص115 وما بعدها.
134	أنظر:مدخل إلى تفسير القرآن وعلومه، ص141.
135	أنظر: بحث: (منهج التعامل مع النص القرآني حسب ترتيب النزول- قراءة في كتاب الجابري "فهم القرآن الحكيم")، ص15 وما بعدها.
136	أنظر: بحث: (تطور البحث الدلالي: دراسة تطبيقية في القرآن الكريم) ص27-30.
137	المحرر الوجيز، ص29.
138	بحث: (تطور البحث الدلالي)، ص53-54.
139	أنظر: مباحث في التفسير الموضوعي، ص23.
140	أنظر: المصدر السابق ص24-25.
141	أنظر: المصدر السابق ص25-27.
142	أنظر: التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق، ص72-82.
143	أنظر: المدخل إلى التفسير الموضوعي، ص26-27.
144	أنظر: التفسير الموضوعي ومنهجية البحث فيه، ص95.

قائمة المصادر والمراجع:

1. الآمدي، سيف الدين، المعين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين. منشور ضمن كتاب: **المصطلح الفلسفي عند العرب لعبد الأمير الأعسم** . الجزائر – تونس، الدار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية للكتاب، 1991م.
2. الأبطحي، الأستاذ محمد باقر الموحد، **المدخل إلى التفسير الموضوعي للقرآن الكريم**. مطبعة الآداب، النجف الأشرف، إيران، 1969م.
3. الألمعي، د. زاهر بن عواض، **دراسات في التفسير الموضوعي للقرآن الكريم**. بدون طبعة او دار نشر، الرياض 1405هـ/ 1985م.
4. أمين ، عثمان، **محمد عبدة رائد الفكر المصري** . مكتبة الأنجلو المصرية، ط 2، 1965م.
5. أنيس، د. إبراهيم، **دلالة الألفاظ**. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط2، 1963.
6. ايزوتسو، توشيهيكو، **الله والإنسان في القرآن: علم دلالة الرؤية القرآنية للعالم.** ترجمة وتقديم د. هلال محمد الجهاد، مركز دراسات الوحدة العربيـة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2007م.
7. ابن تيمية (728هـ)،أحمد بن عبد الحليم، **مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية.** جمع وترتيب عبد الرحمن بن حمد بن قاسم وساعده ابنه محمد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 2004م.
8. الجابري، د. محمد عابد، **فهم القرآن الحكيم: التفسير الواضح حسب ترتيب النزول.** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008م.
9. ابن جني (392هـ)، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**. تحقيق عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية.
10. حجازي، د. محمد محمود، **الوحدة الموضوعية في القرآن** . دار الكتب الحديث،القاهرة، ط عام 1970م.
11. حويش، عبد القادر ملا، **بيان المعاني (تفسير القرآن العظيم)** . مطبعة الترقي، دمشق، عام 1963م.
12. الخالدي، د. صلاح عبد الفتاح، **التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق** . دار النفائس، عمان، ط2، 2008م.
13. الخطابي (388 هـ)، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم، رسالة: **البيان في إعجاز القرآن**. ضمن كتاب لـ محمد خلف الله أحمد، ود. محمد زغلول سلام هو:

ثلاث رسائل في إعجاز القرآن. دار المعارف للطباعة والنشر، القاهرة، ط 5، 2008م.

14. الخفاجي، حكمت علي حسين، التفسير الموضوعي للقرآن الكريم. رسالة ماجستير في قسم أصول الدين بجامعة بغداد لعام 1992م. نقلاً عن د. أحمد رحماني. **مصادر التفسير الموضوعي**. مكتبة وهبة، عابدين، القاهرة، ط1، 1998م.
15. الخولي، أمين، **مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب**. دار المعرفة، ط1، 1961م.
16. دروزة، محمد عزة، **التفسير الحديث: ترتيب السور حسب النزول**. دار الغرب الإسلامي، بيروت ودار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط2، 2000م.
17. الدغامين، أ.د. زياد خليل، **التفسير الموضوعي و منهجية البحث فيه**. دار عمار، عمان، ط1، 2007م.
18. الذهبي، د. محمد حسين، **التفسير والمفسرون**. دار الأرقم، بيروت، بدون طبعة وتاريخ.
19. الراغب الأصفهاني (403 هـ)، الحسين بن محمد بن المفضل أبو القاسم، **معجم مفردات ألفاظ القرآن**. تحقيق الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2006م.
20. رحماني، د. أحمد، **مصادر التفسير الموضوعي**. مكتبة وهبة، عابدين، القاهرة، ط1، 1998م.
21. الرومي،أ.د. فهد بن عبد الرحمن بن سليمان، **تحريف المصطلحات القرآنية وأثره في انحراف التفسير في القرن الرابع عشر**. يوزع على نفقة المؤلف، الرياض، ط 1، 2003م.
22. الرومي، فهد بن عبد الرحمن، **منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير**. مؤسسة الرسالة، بيروت. ط1، 1981م.
23. زرزور، د. عدنان، **مدخل إلى تفسير القرآن وعلومه**. دار القلم، الرياض، ط 1، 1995م. والدار الشامية، بيروت.
24. الزرقاني، محمد عبد العظيم، **مناهل العرفان في علوم القرآن**. دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط3، دون تاريخ.
25. الزركشي (794هـ)، الإمام بدر الدين بن محمد بن عبد الله، **البرهان في علوم القرآن**. تحقيق أبي الفضل الدمياطي، دار الحديث، القاهرة، 2000م.

26. سعيد، د. عبد الستار فتح الله، **المدخل إلى التفسير الموضوعي**. دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، طبعة عام 1986م.

27. ابن سلام (200هـ)، يحيى بن محمد بن يحيى، **التصاريف (تفسير القرآن مما اشتبهت أسماؤه وتصرفت معانيه).** قدّم له وحققه هند شلبي، الشركة التونسية للتوزيع، 1978م.

28. سليمان، أ.د. فريد مصطفى، **محمد عزة دروزة وتفسير القرآن الكريم**. مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1993م.

29. الشاطبي (790هـ)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الغرناطي، **الموافقات في أصول الشريعة**. بتعليق د. عبد الله دراز، دار الحديث، القاهرة، 2005م.

30. بنت الشاطئ، د. عائشة عبد الرحمن، **التفسير البياني للقرآن الكريم**. دار المعارف، القاهرة، ط5، 1977م.

31. بنت الشاطئ، د. عائشة عبد الرحمن، **الإعجاز البياني للقرآن ومسائل نافع ابن الأزرق**. دار المعارف، مصر.

32. الشافعي، د. محمد إبراهيم، **المنهج القويم في التفسير الموضوعي لآيات القرآن الحكيم–دراسة منهجية تطبيقية**. دار البيان للطباعة والنشر، 1990م.

33. شلتوت، الأستاذ محمود، **الإسلام عقيدة وشريعة** . دار ا لقلم، القاهرة، بدون طبعة وتاريخ.

34. شلتوت، الأستاذ محمود، **من هدي القرآن**.

35. الصدر، الأستاذ محمد باقر، **المدرسة القرآنية**. دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط2، 1981م

36. ابن عاشور، محمد الطاهر، **التحرير والتنوير**. دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، بدون طبعة وتاريخ.

37. عباس، أ.د. فضل حسن، **التفسير: أساسياته واتجاهاته**. مكتبة دنديس، عمان، ط 1، 2005م.

38. عباس، أ.د. فضل حسن، **إتقان البرهان في علوم القرآن**. دار النفائس، عمان، ط 2، 2010م.

39. عباس، أ.د. فضل حسن، **المفسرون مدارسهم ومناهجهم**. القسم الأول، دار النفائس، عمان، ط1، 2007م.

40. عبد الرحيم، د. عبد الجليل، **التفسير الموضوعي للقرآن في كفتي الميزان** . الجزء الأول، عمان، ط1، 1992م.

41. ابن عطية الأندلسي (541هـ)، أبو محمد عبد الحق، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**. دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2002م.

42. العمري، د. أحمد جمال، **دراسات في التفسير الموضوعي للقصص القرآني**. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1986م.

43. ابن فارس (395هـ)، أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا. **معجم المقاييس في اللغة**. حققه شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، بدون طبعة وتاريخ.

44. الفراهيدي (175هـ)، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، **كتاب العين**. دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط2، 2005م.

45. فرحات، د. أحمد حسن، في **علوم القرآن، عرض ونقد وتحقق**. دار عمار، عمان، ط1، 2001م.

46. أبو فرحة، د. الحسيني، **الفتوحات الربانية في التفسير الموضوعي**. مطبعة دار أبو المجد، القاهرة، سنة 1987م.

47. الفرماوي، د. عبد الحي، **مقدمة في التفسير الموضوعي أو البداية في التفسير الموضوعي**. بدون دار نشر، ط4 1989م.

48. القرافي (684هـ)، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي المصري، **نفائس الأصول في شرح المحصول**. تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، ط2، 1997م.

49. قطب، سيد، **في ظلال القرآن**. دار الشروق.

50. ابن القيم (751هـ)، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر ابن الجوزية، **مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**. تحقيق سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، ط 1، 1992م.

51. الكفوي (1094هـ)، أبو البقاء، أيوب بن موسى الحسيني، **الكليات**. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1992م.

52. الكومي، د. أحمد السيد والقاسم، د. محمد أحمد يوسف، **التفسير الموضوعي للقرآن الكريم**. دار الهدى للطباعة والنشر، القاهرة، ط1 ، 1980م.

53. مسلم، أ.د. مصطفى، **مباحث في التفسير الموضوعي**. دار القلم، دمشق، ط 5، 2007م.

54. ابن منظور الافريقي(711هـ)، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم المصري، **لسان العرب**. دار صادر، بيروت، ط4، 2005م.

قائمة الدوريات:

1. حللي، د. عبد الرحمن، "المفاهيم والمصطلحات القرآنية: مقاربة منهجية" بحث منشور ضمن مجلة إسلامية المعرفة عدد 35 لعام 1425هـ. الصادرة عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن.
2. أبو السعود، محمود، المنهجية للعلوم السلوكية الإسلامية (1992). ضمن بحوث: المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة.
3. إسماعيل، صلاح، توضيح المفاهيم ضرورة معرفية. بحث منشور ضمن: بناء المفاهيم: دراسة معرفية ونماذج تطبيقية. إشراف: علي جمعة وسيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1998م.
4. ابن طالب، عثمان، علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة: الإشكالات النظرية والمنهجية. ضمن تأسيس القضية الاصطلاحية، قرطاج، بيت الحكمة، 1989

قائمة المواقع الإليكترونية:

1 -الصغير. د. محمد حسن علي، بحث "تطور البحث الدلالي: دراسة تطبيقية في القرآن الكريم" هذا البحث موجود على الشبكة العنكبوتية ضمن موسوعة الدراسات القرآنية على موقع (رافد) : http://www.rafed.net/books

2 -ملكاوي، فتحي، البحث التربوي وتطبيقاته في الدراسات الإسلامية في الجامعات. مجلة إسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عدد 30 سنة 2002م. جامعة بيروت الإسلامية، كلية الشريعة. http://www.eliit.org/resources/eiiit

قائمة الأبحاث غير المنشورة:

1- حللي، د. عبد الرحمن، بحث "استخدام علم الدلالة في فهم القرآن. قراءة في تجربة الباحث الياباني ايزوتسو، المقدّم لمؤتمر التعامل مع النصوص الشرعية (القرآن والسنة) عند المعاصرين المنعقد في الجامعة الأردنية، كلية الشريعة لعام 2008م.

2- الخطيب، د. محمد عبد الفتاح، بحث "معهود العرب في الخطاب وإشكالية قراءة النص الشرعي". مقدّم لمؤتمر التعامل مع النصوص الشرعية (القرآن والسنة) عند المعاصرين. الذي نظمته كلية الشريعة في الجامعة الأردنية خلال شهر ذي القعدة 1429هـ الموافق 4-6/11/2008م.

3- الدقور، د. سليمان، بحث بعنوان "منهج التعامل مع النص القرآني حسب ترتيب النزول –قراءة في كتاب الجابري (فهم القرآن الحكيم)" مقدّم لمؤتمر التعامل مع النصوص الشرعية (القرآن والسنة) عند المعاصرين الذي عقد في الجامعة الأردنية، كلية الشريعة عام 2008م.

4- السماحي، الشيخ محمد محمد، "مذكرات في التفسير الموضوعي لطلبة الدراسات العليا". كلية أصول الدين، الأزهر الشريف، درست هذه الكراسة في فترة الستينات من القرن الماضي.

5- نوفل، مجاهد أحمد، التفسير الموضوعي في تفسير المنار. رسالة ماجستير من قسم أصول الدين في كلية الشريعة في الجامعة الأردنية لعام 2008م. إشراف أ.د. محمد خازر المجالي، كلية الدراسات العليا.